صوت النساء

نشـرة عـن جمعية نسـاء ضد العنف • العـدد الثامن • تشـرين أول 2009

افتتاحية..

يصدر العدد الثامن من نشـرة «صوت النساء» عـن جمعيـة «نسـاء ضـد العنـف»، لتعريـف الجمهـور على طبيعـة عملنـا ومحاولة عرض قضايا النساء التي تواجهنا كجمعية وكمجتمع، من خلال نشاطات على مدار السنة لرفع مكانة المرأة العربية وبناء مجتمع متكافئ الفرص.

عقـدت الجمعيـة العديـد مـن الفعاليـات والمحاضرات لناشـطات وباحثات نسـويات في قضايا المقاومة والنضال النسوي كإستراتيجية ورؤيـة جديـدة لدخـول النسـاء للسياسـة من اجل العدالة والسـلام، قضيـة عمق الفقر لدى المرأة ومعاملتها في سـوق العمل واسـتثنائها من التعريف الرسـمي للعمل، إضافة لورشـات العمـل التي اقيمـت حول النسـوية المناهضة للعنصريـة والنسـوية العنصريـة والتـي اسـتضافت الجمعيـة مـن خلالهـا بروفيسـور سـونيرا طوباني وبروفيسـور نهلـة عبدو من كندا لاستعراض العنصرية في السياق الكندي والإسـرائيلي، وورشـات عمـل فـي المدارس والمراكز الجماهيرية للأهالي والطلاب.

إضافة لذلك، عقدت الجمعية من خلال مشروع «النساء في مواقع اتخاذ القرار» سلسلة لقاءات مكثفة كإسـتمرار لحملة المرافعـة مع أعضاء الكنيسـت العـرب الجدد للبحث معهـم إمكانية التعـاون لمحاربة كافة أشـكال العنف والتمييز ضد النساء.

يجـدر ذكره انه فـي هذه الأيام تقـوم جمعية «نسـاء ضد العنف» ومن خلال مشروع «النساء والعمل»، بنشاط مكثف للإعلان عن أول موقع عربي لمسـاعدة النسـاء العربيـات البحث عن عمـل، وتفعيل منتـدى الأكاديميـات العربيات لإعطائهن الفرصة بإسماع أصواتهن كشريكات فعالات في مسار المرافعة من اجل إيجاد حلول للصعوبات التي تواجههن للخروج للعمل.

من خلال عمـل الجمعية لمعالجة قضايا العنف والاعتداءات الجنسـية، تعرض النشرة التقرير النصف سـنوي لمركز مسـاعدة ضحايا العنف الجنسـي الجسدي، سياسة تعامل وزارة الرفاه الاجتماعـي مـع قضايـا النسـاء والفتيـات في ضائقة، دون تجاهل تأثير العنف الأسـري على الأطفال وغيرها من المقالات.

نأمـل أن يكون هـذا العدد الجديـد من «صوت النساء» نشرة تعكس واقعنا كنساء فلسطينيات من خلال اسـتعراض إثارة النقاش حول مكانة المرأة العاملـة والأكاديميـة ومكانتها في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

عل أمل اللقاء في النشرة القادمة

فتياتنا العربيات..

بين التمييز المضاعف وسماسرة الخدمة المدنية

عايدة توما-سليمان
مديرة جمعية نساء ضد العنف

هناك قضايا تطرح على جدول الأعمال الوطنية التي تخص جماهيرنا الفلسطينية في البلاد وتكون من نوع القضايا التي بالامكان التعاطي معها مقياسا لمدى المناعة الداخلية والحصانة الذاتية في مجتمعنا، ومن ضمن هذه القضايا موضوع أو أشكالية الخدمة المدنية التي أكتسبت تسارعاً في الطرح منذ أن أصدرت لجنة أور توصياتها فيما يتعلق بأوضاع الأقلية الفلسطينية في البلاد وسارعت حكومة أسرائيل الى تشكيل لجنة لبيد التي حرّفت الكثير مما ورد في تقرير لجنة أور وجيّرته لصالح عملية الربط التي يمارسها اليمين الاسرائيلي ما بين حقوقنا الطبيعية وبين الخدمة المدنية، «وواجباتنا تجاه دولة إسرائيل». وبالطبع ازداد هذا الربط تعزيزاً وتصعيداً مع تعزيز قوة اليمين المتطرف والفاشي ومشاركته في الحكومة بعد الانتخابات الاخيرة .

ويبدو للوهلة الأولى أن حملة مقاومة ومناهضة هذا المشروع كانت من أنجح الحملات الوطنية التي شنت في السنوات الأخيرة، إذ نجحت لجنة مناهضة الخدمة المدنية التي تعمل الى جانب لجنة المتابعة العليا بإثارة الموضوع على المستوى الجماهيري العام وفي الإعلام بشكل مكثف، كما بادرت للدخول الى المدارس ولقاء الشباب والفتيات وشرح مخاطر مثل هذا المشروع علينا، كما أن الحملات الشبابية التي بادرت اليها مؤسسات العمل المدني ساهمت مساهمة جيدة في الموضوع. إلا أن الإحصائيات الحكومية المتعلقة بموضوع الخدمة المدنية تثير القلق وتؤشر بشكل واضح الى خلل في فهم الموضوع لدى قطاعات من مجتمعنا خاصة الجيل الشاب.

لقد أشارت الاحصائيات التي نشرتها مديرية «الخدمة المدنية» إلى أن عدد الخادمين العرب في العام 2008 كان 628 بينما ازداد العدد في العام 2009 ليصل الى 1022، مما يشكل ٪8.5 من مجمل المتطوعين في إسرائيل للخدمة المدنية و٪0.6 من الفئة العمرية 18-22 سنة من بنات وأبناء الجماهير العربية الفلسطينية.

إن حقيقة ازدياد عدد الخادمين بهذه النسبة ولو كانت من ناحية العدد هي ليست أعدادًا بالآلاف وإنما النسبة التي ارتفع بها العدد خلال عام قرابة الـ ٪60 هي العالية، وهو أمر مقلق ويجب أن يلفت انتباهنا بشكل كبير كونه يحمل مدلولات على التسارع في الهجمة الممارسة على شبابنا وشاباتنا من أجل إيقاعهم في حبال هذه المؤامرة السلطوية خاصة وأنه تم رصد ميزانية 116 مليون شاقل و56 موظفاً يعملون بشكل خاص على الموضوع.

أمر آخر مثير للقلق وهو نسبة الفتيات من بين من قاموا بتأدية الخدمة للعام 2009 وتصل الى ٪88. ولا بد أن في ذلك مؤشر يجب الالتفات له. إن فتياتنا العربيات اللواتي يعانين التمييز المضاعف من الدولة وأجهزتها لكونهن جزء من الأقلية العربية الفلسطينية ومن ناحية أخرى من مجتمعهن العربي الذي يميز ضدهن لكونهن نساء ويمارس عليهن التضييقات.

هؤلاء الفتيات تقوم مؤسسات الدولة باستغلال وضعيتهن المركّبة وكونهن من أكثر الحلقات استضعافاً في المجتمع لتنفذ من خلالهن الى داخل مجتمعنا وتطبق مخططاتها في موضوع الخدمة المدنية ومن ثم لاحقاً يبدو الخدمة العسكرية .

ونحن كنسويات ونساء وطنيات نشعر بالأسى والغضب إزاء هذا الاستغلال المثلث حيث تقوم السلطة مرة أخرى باستغلال نتاج سنوات من قمع مارسته على الجماهير الفلسطينية بشكل عام والنساء بشكل خاص، فتعمد إلى تجنيد الفتيات مما يؤدي الى تشويه الدور الذي قامت به نساؤنا على مدار عشرات السنين من مشاركات نضالية في الهم الوطني، وتخرج فتياتنا من هذا المسار حين تحولهن الى أداة تمارس السلطة من خلالها مؤامرتها القذرة.

وقبل أن نتسرع في إلقاء اللوم على الفتيات، علينا أن نتوقف للحظة وأن نتذكر أن وراء كل فتاة وشاب يقومون بالخدمة، والدين وعائلة وافقوا على هذه الخطوة ، بل وربما قد شجعوا ابناءهم عليها، مما يجعل دائرة التورط أوسع من الشباب والفتيات أنفسهن .

وإذا أخذنا في عين الاعتبار حقيقة كون العديد من مدراء المدارس والمعلمين وحتى رؤساء السلطات المحلية يساهمون ويشجعون الطلاب على الخدمة فإن الدائرة تتسع ...وتتسع. ولقد صرحت مفتشة عربية في وزارة المعارف قبل أيام, في إذاعة الشمس، ردا على الخطة التي أطلقها وزير المعارف جدعون ساعر وفيها ستقوم الوزارة بمنح مكافآت مالية للمدارس التي تشجع على الخدمة العسكرية والخدمة المدنية فقالت المفتشة « أن الخدمة المدنية أمر إيجابي كون الخادمين يقومون بأداء الأعمال داخل مجتمعهم مما يشجعهم على روح العطاء والتطوع « وأنا أتساءل الى أي مدى ستقوم أو قامت المفتشه ذاتها بتطبيق هذه الرؤية وبثها داخل مدارسنا العربية.

وعودة إلى موضوع الفتيات الخادمات, ورغم عدم تفهمي أو قبولي لأي من الأعذار التي تستعمل في تفسير قيامهن بالأمر إلا أنني أعتقد أننا بحاجة إلى فهم معمق للظاهرة ببعدها الجندري حتى نتمكن من صياغة الردود المناسبة لها وفي محاولة لفهم العوامل التي قد تدفع بالفتيات للوقوع في شرك هذه المؤامرة :

الرغبة بالانخراط في سوق العمل: إذا تذكرنا أن نسبة النساء العاملات في مجتمعنا هي 19٪ فقط وأن 40٪ من الاكاديميات عاطلات عن العمل وأن نسب البطالة عالية جدا بشكل عام في قرانا ومدننا، فإن بعض الفتيات يعتقدن بأن الفرصة الوحيدة المتاحة أمامهن للخروج من المنزل وكسب مبلغ من المال هي في الخدمة وقد يزيد ذلك من فرصهن المستقبلية لإيجاد مكان عمل أو على الأقل هذا ما يقوم سماسرة الخدمة المدنية من جمعيات تقوم وتنشط وتكسب المال من وراء كل فتاة يجندونها بتأكيده لهن لدى تسويق فكرة الخدمة. كما أن برامج التدعيم والتأهيل للحياة المهنية التي تقدمها هذه الجمعيات للفتيات خلال خدمتهن يدعم هذه الأكذوبة طبعا دون الخوض من طرفهم بالنقص القائم أصلا في مجتمعنا بأماكن العمل نتيجة لسياسة التمييز القومي التي تمارس ضد مجتمعنا العربي.

عامل أضافي يستغل ضد فتياتنا :

الأجور المتدنية للفتيات العاملات: لقد أثبتت العديد من الابحاث الميدانية أن معظم فتياتنا العربيات اللواتي يعملن في المصالح الخاصة بعد إنهاء الثانوية يعانين من الاستغلال ولا يتقاضين أكثر من 1000-1500 شاقل مقابل أحيانا 10-12 ساعة عمل. فإذا كانت هذه هي الظروف المتوفرة في الحالات القليلة التي يتوفر فيها العمل تصبح إغراءات الخدمة المدنية المادية أمام هؤلاء الفتيات أكبر.

يضاف إلى ذلك:

الأجواء الخانقة والتضييقات الاجتماعية: بالنسبة للكثير من الفتيات العربيات إنهائهن الثانوية وعدم وجود فرص عمل قد يؤدي بهن إلى وضعية يصبحن فيها حبيسات المنزل وتلقى على عاتقهن الأعباء المنزلية والقيام بكل الواجبات المنزلية لخدمة جميع أفراد العائلة مما

يحـول فرصة الخدمة إلى متنفس يخرجون فيه مـن المنزل ويتعرفون على عوالم أخرى، وحجة مقبولة للتهرب من الأعباء المنزلية.

ويبعد مروّجو فكرة الخدمة الى أبعد من ذلك عندما يطرحون :

حجـة حـق المـرأة بالتطـور: إن إقنـاع الفتيات بالخدمـة يرتكـز فـي كثير مـن الأحيـان على اسـتغلال شـعارات الحركـة النسـوية فـي حق المرأة بالتطـور والتعلم والعمـل، وما لا يذكره هـؤلاء أن كل فتاة تقوم بالخدمة غالبا ما تقوم بأداء أدوار تعتبر نسائية مثل السكرتارية أو في روضـات الأطفال أو غيـره... بمعنى أنه باسـم حقوق المـرأة تسـلب وظائـف وإمكانيات عمل من نسـاء أخريات هن صاحبات السن والتأهيل الملائـم للقيـام بهذه الأعمـال، وأن التطور هو حـق فردي لجميـع البشـر إلا أنه يبقـى مبتوراً ومنقوصـاً حين لا يدمج بحـق الجماعة بالتطور الاقتصـادي والاجتماعـي ولا يمكـن لفرد وفي هـذه الحالـة الفتاة أو المـرأة العربيـة أن تنعم بحقوقها كاملة وهي جـزء من أقلية مضطهدة تعاني التمييز والإجحاف.

وكما كنت قد أشـرت في السـابق أنـه لا يمكن أن نفهـم أي مـن هـذه التحليـلات علـى أنهـا مبـررات إلا أنه علينـا أن نتذكر أننا في سـعينا لوضع إسـتراتيجية وطنية لمقاومة السلطة في محاولاتها سلخ أبنائنا وبناتنا عن النهج الوطني العـام علينا أن نضع أيضـا التصورات الصحيحة لمقاومة كل مغريات السلطة.

ففي خطابنا الرافض للخدمة المدنية والصادق ألـف بالمئة نحـن نتعامل مع الظاهـرة ببعدها العـام (الماكـرو) وتداعياتهـا علـى مسـتقبل جماهيرنا الفلسـطينية وعلاقتهـا بالدولة، كل ذلـك من خـلال فهمنا للسـياق التاريخـي لهذه العلاقة والمخططات السـابقة والحالية للسلطة لتمييـع هويتنـا الوطنيـة والقوميـة ومن خلال فهمنـا لمنظومـة حقـوق الشـعوب والأقليـات ومفهوم المواطنة والدمقراطية.

إلا أن شـبابنا وفتياتنـا بالذات الذين يشـكلون

مجموعـة الهدف لهـذه المخططات فـي مرحلة عمرية لا تجعلهم قادرين، في كثير من الأحيان، على التعامل مع هذه الرؤية السياسية الشمولية, يعيشـون سـن المراهقة حيث الواحد والواحدة منهم يشعر أنه محور العالم والرؤية هي فردية وخاصـة (ميكرو) وفي غياب أو ضعف المبادرات لتطوير مفهوم الهويـة الجماعية في العائلة أو المدرسة وفي زمن تحظى الفردانية بمفهومها الانتهازي بشرعية أو على الأقل بتواطؤ صامت مـن المجتمع تصبح عملية الربط بين المصلحة الفرديـة والمصلحـة الجماعيـة الوطنية عملية عصية على عقول شبابنا وفتياتنا.

إن مجمل الادعاءات بمـا فيها الطرح الذي قامت بتقديمـه مفتشـة المعارف التي ذكرت سـابقا، والتـي تدعـي أننا بهـذا نعلّـم شـبابنا العطاء لمجتمعنا فهي كاذبة، فبناتنا وشبابنا الخادمين يتعلمـون العطاء للدولة ولأجهزتهـا, ويتعلمون التمحـور فـي ذاتهـم ومصالحهـم وليـس في المجتمع أو الجماعة, وهم يتعلمون أن حقوقهم مشـروطة وأن عليهم خدمة السـلطة للحصول عليهـا بدل النضـال من خـلال الايمـان بالحق

الانسـاني الأولي. والأمر الأهـم أنهم يتعلمون فـي الخدمة أكذوبة أنهم أول من يتطوع لخدمة مجتمعه فيمحون تاريخاً وحاضراً غنياً بتضحيات أبناء وبنات جماهيرنـا في العطاء للمجتمع. كما أن فـي هذا الخطـاب محاولة لتحميـل الضحية خطيئـة الجلاد فحين يفهم شـبابنا وفتياتنا ولو تضليلا ولو لفترة قصيـرة أن أباءهم وأمهاتهم بل مجتمعهم كله لـم يحظ بالعمل أو لم ينجح فـي تطوير مؤسسـاته لأنه لم يكـن معطاء أو لم يقـم بواجباته ففـي ذلك إعفاء للمؤسسـة الحاكمة من مسـؤوليتها عن سنوات طويلة من التمييز والاجحاف ونحن لسنا بحاجة لأن تتعاقب أجيال على هذا التضليل حتى تتمكن من كشفه وتقوم بالصحوة الحقيقية.

بقي أن نتذكر أنـه من المهم أن نتدارك الوضع وأن نوقف هذا المد الذي تجير وتسـخر فيه كل مؤسسات ومكاتب الدولة، فكل مسؤول في وزارة

يحاول الترويج للخدمة وزيارات مسؤولي سلطة الخدمـة المدنيـة لقرانا ومدننـا والمقابلات مع رؤساء السـلطات بدأت تزداد وبحسب المحفزات التـي أعلن وزيـر المعارف عنها سـيتهافت ربما بعـض المـدراء والمعلميـن العـرب ليصبحـوا مسـوقين لفكرة الخدمة. وفي ظل وضع كذلك فإن التحليل السياسـي العـام غير كاف وهنالك حاجة لتكثيف الجهود وفحص مجمل الامكانيات مـن ضمنهـا تطويـر مشـاريع وطنيـة تخـدم مجتمعنا بحسـب أولوياتنا التـي نحددها وبروح وهويـة وطنية بعيدا عن أذرع السـلطة وهناك نماذج بالامكان دراستها والاستفادة منها.

وعلـى هيئاتنا الوطنية ومؤسسـاتنا المجتمعية تمكين عافيتها السياسـية وارتباطها بالجمهور والعمـل علـى تطوير الانتمـاء والحس الوطني الـذي مـن شـأنه أن يرفـع مناعتنـا وحصانتنا المجتمعية.

سياسات وزارة الرفاه الاجتماعي تكرس دونية المرأة

نائلة عواد-راشد مديرة مشاريع
رنين خازن مركزة وحدة تقديم الخدمات

لقد شكلت العلاقة بين المرأة والدولة موضوعاً لكثير من الأبحاث النسوية، خصوصاً في السنوات القليلة الماضية، حيث ترى هذه الأبحاث ضرورة ربط مكانة المرأة وقمعها ليس بالثقافة العائلية والأبوية – البطركية فحسب، بل كذلك بالقمع المؤسساتي في الدولة، والدور الذي تلعبه مؤسسات الدولة في تكريس دونية المرأة وتعظيم القيم الذكورية الأبوية (غانم، ه،2005. مواقف من قضايا المرأة – جمعية نساء ضد العنف).

حيث شهدنا على مر السنين وخاصة في السنوات الأخيرة، تقليصات في ميزانية الدولة، خاصة في مجال الرفاه الاجتماعي. وطبعا كانت النساء هن المتضررات الأكبر لأنهن الشريحة المستضعفة، مما انعكس على ارض الواقع، إذ أننا ومنذ سنوات نصرخ لعدم وجود ملاكات كافية للعاملات الاجتماعيات في مجال الخدمة الاجتماعية، بحيث أن لكل عاملة اجتماعية هنالك ما لا يقل عن 100 ملف تحتاج لمتابعتها وعلاجها بنسبة وظيفة لا تصل الـ ٪50، مما يصعب عملها في معالجة الأمور ويصبح تعاملها مع توجهات النساء والفتيات في ضائقة كحل لإخماد الحرائق وليس أكثر من هذا.

وكلنا نعلم أننا في أوضاعنا الاقتصادية هذه، خاصة في مجالسنا المحلية والتي تشهد إضراباً للمستخدمين\ات وخاصة إغلاق لمكاتب الخدمات الاجتماعية تزيد الطين بلة، فبدل أن يعطى للعاملة الاجتماعية كامل وقتها (القليل) لعلاج ومتابعة القضايا، لديها مهمة النضال من اجل لقمة عيشها. وهذا كله طبعاً على حساب الأفراد\ الأشخاص اللذين يحتاجون لدعم ومساعدة وأذن صاغية ومتابعة من اجل الخروج من ضائقتهم\ن.

إضافة إلى المعيقات آنفة الذكر والتي تحد العاملة الاجتماعية من القيام بمهامها. هنالك سياسات وزارية لا يمكن لأي إنسان ذي ضمير حي أن يستوعبها. وعند مناقشتهم بها يدعّون أن هذه هي الأنظمة والشروط.

مثال على ذلك، الشروط التي تضعها وزارة الرفاه من اجل توزيع ميزانية مراكز مساعدة ضحايا العنف والاعتداءات الجنسية. حيث أقرت 6 شروط أساسية وهي:

1) عدد التوجهات (والتي فقط تعتمد التحرشات والاعتداءات الجنسية).
2) عدد اللقاءات مع المتوجهات.
3) عدد المحاضرات التي يقدمها المركز من اجل رفع الوعي.
4) عدد مجموعات التدعيم للنساء اللواتي تعرضن للاعتداءات الجنسية.
5) عدد الملاكات التي يشغلها مركز المساعدة.
6) عدد مجموعات التأهيل للكوادر المهنية.

فإذا تحدثنا عن "تسعة" مراكز مساعدة- تل أبيب, القدس, بئر السبع, المتدينات اليهوديات, رعنانا, تئير, الناصرة, حيفا, كريات شمونه.. ونظرنا إلى حسابات الوزارة نرى بان هذه السياسة ما هي إلا سياسة إغناء للأغنياء وإفقار للفقراء،

فهي تحسب بناء على عدد التوجهات للاعتداءات الجنسية فقط، ومركزنا التابع لجمعية "نساء ضد العنف" هو الوحيد الذي يستقبل توجهات لكافة النساء العربيات واللواتي تعرضن لشتى أشكال العنف وليس فقط العنف الجنسي. كما وانه في حال كان المركز يملك ملاكات وطاقات بشرية من ناحية طواقم عمل ومتطوعات، هذا بالطبع سيؤدي إلى الانتشار بصورة اكبر وبالتالي عدد التوجهات سيرتفع. أي أن سياسة الوزارة هي تكبير وتعظيم الأقوياء، دون وجود أي محفزات للمراكز الفقيرة \ المستضعفة وبالتالي يؤثر على مدى توسيع عمل هذه المراكز والوصول للنساء اللواتي بحاجة إلى الدعم والإصغاء والمرافقة في كل خطوة تختارها.

من الواضح أن جميع المقاييس عددية والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي آليات الرقابة لفحص مدى مصداقية هذه الأعداد في التقارير المقدمة من أجل توزيع الميزانيات، خاصة عند التعامل وإعطاء المناقصات لأصحاب رؤوس الأموال والتجار اللذين يتعاملون مع موضوع توفير الخدمات للنساء المعنفات على أنه ربح وخسارة وبأنه مصلحة تجارية ليس أكثر

سياسة كهذه تنعكس أيضا على عمل العاملات الاجتماعيات في مكاتب الخدمات الاجتماعية لعدم وجود ملاكات وعدم تخصيص ميزانيات كافية (لان حساباتهم حسب سياسة "الدفع على الرأس" وليس حسب الفكر النابع من أهمية الوصول إلى كل امرأة وفتاة في خطر)، مما يقلل من إمكانيات الوصول إلى الفتيات والنساء في ضائقة. وبالتالي يدعّون في الوزارة عدم وجود فتيات يحتجن الخدمات ثم يغلقونها كما حدث في نزل السوسن للفتيات العربيات اللواتي يعانين من مشاكل وعنف في العائلة ولكن حياتهن ليست في خطر، حيث كانت لهذه الخدمة فائدة جمّة في إعادة الثقة للفتاة في ذاتها ومن اجل استمرارها في ممارسة حياتها وحقها في العيش بكرامة والتعلم والتأهيل المهني, إلا أنه وبحسب ادعاءات الوزارة لا توجد أهمية وحاجة لمثل هذه المؤسسة وسرعان ما أغلقوها ولم يطرحوا حتى بدائل فورية لهؤلاء الفتيات بادعاء عدم وجود عدد كافي من الفتيات في ضائقة المتوجهات لنيل هذه الخدمة. وبالتالي سؤالنا هنا للوزارة: هل يوجد عدد عاملات اجتماعيات كافي للوصول إلى جميع الفتيات في ضائقة في بلداتنا العربية وبالتالي يمكنهن الاستفادة من هذه الخدمات ؟ والجواب طبعا لا، لان جميعنا يعلم بأن مكاتب الخدمات الاجتماعية في بلداتنا العربية تعاني من شحّ الموارد المادية ومن نقص حاد في ملاكات الأخصائيين/ات الاجتماعيين/ات ، والذي يتراوح إلى 200 ملاكاً حسب أقوال العامل الاجتماعي السيد إميل سمعان منسق منتدى مدراء مكاتب الخدمات الاجتماعية من خلال مقال د. ابراهيم محاجنة حول من المسؤول عن إخفاق مكاتب الخدمات الاجتماعية في بلداتنا العربية(كتاب دراسات، 2008)، على الرغم من انه في البحث الذي أجريناه في جمعية "نساء ضد العنف" حول موضوع حماية المرأة من العنف، أعرب ٪62.9 من المستطلعون تأييدهم التوجه إلى خدمات الرفاه الاجتماعي, كما وعبر ٪65.7 دعمهم الاستعانة بالخدمات التي توفرها الجمعيات النسوية. وهذا يؤكد أن مجتمعنا لا يعارض قيام مراكز داعمة تحمي النساء من جميع أشكال العنف التي تتعرض لها، وإنما كل سياسة الوزارات واقتصادياتها تحول دون تقديم الدعم لإقامة هذه المؤسسات أو من يقطّر إقامتها اعتمادا على مبدأ (الاكتفاء بالقليل) وتحت سياسة الحفاظ على التقاليد العربية وسياسة (المشيخة والعشائرية).

هذا بالإضافة لوجود مأوى واحد ووحيد للفتيات العربيات في ضائقة والذي يستقبل فقط 12 فتاة في آن واحد من جيل 12 – 25. وهنا نسأل الوزارة ماذا مع باقي الفتيات؟ هل معقول أن فتياتنا العربيات من الشمال إلى أقصى الجنوب، اللاتي يتعرضن لخطر يسعهن مأوى واحد ووحيد ؟ أم أن هنالك طرق أخرى تتبعونها من اجل إخماد الحرائق وتذويت العقلية والأفكار الدونية وتشجيع أساليب المختزة من مبدأ "فخار يكسر بعضه" كوسيلة أفضل من أي مؤسسة نسوية\ حقوقية تدعم النساء من اجل نيل حقوقها!!!

وهكذا أيضا بالنسبة للبيت الانتقالي الوحيد للفتيات العربيات والذي يهدف إلى تأهيل الفتيات من اجل الخروج لحياة مستقلة وفقط باستطاعته استيعاب 10 فتيات بالسنة.

إننا بهذا نرى ونوجه اللوم الأساسي والمسؤولية إلى:

الدولة وسياستها الاقتصادية المجحفة بحق النساء بشكل عام والنساء العربيات بشكل خاص.

إلى وزارة العمل والرفاه الاجتماعي بسبب سياستها في التعامل مع الموضوع "كرؤوس" وليس كقضايا اجتماعية /حقوقية هدفهم تدعيم وتغيير الواقع كوكيلي تغيير وليس المحافظة على الواقع المرير الذي يجحف بحق النساء.

ومن ناحية أخرى نود لفت النظر وتوجيه همسة عتاب:

إلى المفتشات/ المفتشين في الوزارة اللذين يشكلون حلقة الوصل بين العمل في الحقل والواقع وبين الوزارة وسياساتها وهم الأداة التنفيذية والمراقبة في نفس الوقت وتقع عليهم مسؤولية ملائمة السياسات للواقع واحتياجات الحقل وليس العكس.

إلى المهنيات/ين العمال/العاملات الاجتماعيات بالوقوف معا من اجل تغيير سياسات الوزارة وفضحها وعدم الخوف والتأتأة, وكذلك لرؤساء سلطاتنا المحلية إذ تقع على عاتقهم مسؤولية المطالبة بالميزانيات ووضع موضوع خدمات الرفاه المقدمة لجمهور النساء والفتيات في سلم أولوياتهم.

وطبعا لنا كجمعيات نسوية /حقوقية حيث تقع علينا أهمية تدعيم بعضنا والوقوف جنبا إلى جنب في حال حاولت الوزارة التنكيل فينا وبطروحاتنا ومهنيتنا، وعدم القبول بمثل هذه السياسات أو محاولة إخضاعنا لإملائاتهم، إيماناً مطلقا منا انه لا يمكن أن نقبل أن يكون النضال ضد سياسات الوزارة على حساب النساء وحمايتهن، ولكن يمكننا خوض المعارك ضد السياسات الحكومية والوزارية سوية وتغيير مناهجهم في بيع القضية والتعامل مع النساء على كونهن أرقام وإحصائيات.

مطالبة لجنة المعارف البرلمانية تبني برامج تدعيم للتربية للمساواة بين الجنسين

توجهت جمعية «نساء ضد العنف» برسالة لوزير الرفاه الاجتماعي يتسحاق هرتسوغ ولجنة المعارف البرلمانية وأعضاء اللجنة، للمطالبة بتبني برامج لمجموعات تدعيم فتيات وشباب في المدارس العربية، ووحدات النهوض بالشبيبة، وذلك ضمن مشروع رفع الوعي للتربية للمساواة بين الجنسين. يتوجه العمل في المشروع لثلاث شرائح مختلفة، جمهور الطلاب/ات، الأهالي والمعلمين بمواضيع عدة أهمها الاعتداءات والتحرشات الجنسية والتربية للمساواة بين الجنسين، ويهدف لرفع الوعي حول موضوع التحرشات والاعتداءات الجنسية، التأثيرات والأبعاد وتغيير الآراء المسبقة بهذا الشأن، تعزيز الثقة بالنفس، تشجيع العلاقات غير العنيفة والمبنية على أساس الاحترام المتبادل بين الجنسين، تربية للمساواة بين الجنسين. ذلك من أجل العمل على التغيير المجتمعي ورفع مكانة المرأة العربية في البلاد لبناء مجتمع متساو مبني على أساس العدالة الاجتماعية.

شددت جمعية نساء ضد العنف من خلال الرسالة على ضرورة تبني وتفعيل البرامج لمجموعات تدعيم الشباب والشابات وتأهيل كوادر المربين والمربيات في المجتمع العربي بالأخص في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها ويشهدها مجتمعنا من ازدياد لحوادث العنف الجنسي والجسدي بين الشباب وداخل العائلات، كما وعرضت الجمعية بعض الاقتراحات لبرامج ممكنة مع جمهور الشباب، الأهل والمعلمين.

يشار انه في السنوات الأخيرة وبالرغم من قيام وزارة التعليم بإدخال برنامج المهارات الحياتية كجزء من منهاج التعليم في المدارس وتأهيل كوادر المعلمين لتفعيل البرنامج، إلا أنه ووفقاً لما ذكره بعض المعلمين/ات فهناك صعوبة بالعمل على تفعيل برنامج المهارات الحياتية ذلك لحساسية المضامين ولقلة المهارات والفعاليات اللامنهجية.

جدير بالذكر أن جمعية نساء ضد العنف شهدت ازدياد كبير بتوجه الأطر الشبابية والمدارس لتفعيل برنامجها الخاص الذي يعنى بالتربية للمساواة بين الجنسين. ففي عام 2007/2006 نجحت الجمعية بتمرير البرنامج لـ 32 مدرسة ومراكز جماهيرية للشباب/ات. وفي العام الدراسي المنصرم فازت الجمعية بمناقصة لتفعيل برنامجها الخاص للعديد من المؤسسات التربوية ومنذ ذلك الحين توجهت للجمعية 60 مجموعة طلابية، ونجحت من خلالها بتفعيل البرنامج لـ 54 مجموعة منها.

الازدواجية الاخلاقية

فـي تعامل دولة اسـرائيل مع مواطناتها الفلسـطينيات

هبه يزبك
مركزة لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية

أبدعـت دولـة اسـرائيل واجهزتهـا القضائيـة باسـتعمال الغطاء الشفاف المسمى «الحساسية الثقافية» أو «الخصوصية الثقافية» في القضايا المتعلقة بانتهاك حقوق النسـاء الفلسـطينيات مواطنـات دولـة اسـرائيل. فبالرغم مـن وجود العديـد مـن القوانين التي تأكد مسـاواة الرجال بالنسـاء مـن خـلال تكافـؤ الفرص فـي الحياة العامة, إلا أن الممارسـة الفعليـة لهذه القوانين تعمل على زيادة انتهاك حقوق النسـاء وترسيخ مفاهيم اجتماعية من شـأنها التأثير سـلباً على مكانة المرأة والعمل على تذنيب الضحية وتبرئة المجرم, واعلان مسـؤوليتها عـن الجريمة التي حلت بها!

من خـلال هذه المقالـة, سـأحاول الوقوف على فظاظـة تعامل الجهاز القضائي والاجندة العامة التي تتبعها دولة اسـرائيل من خلال مؤسساتها المختلفة تجاه المواطنات الفلسـطينيات, وإبراز الخلـل والازدواجيـة الأخلاقية ما بيـن الاهداف المعلنه لسن وتشـريع القوانين التي من شأنها النهـوض بمكانة المرأة حسـب المعايير الدولية للحفاظ على حقوق الانسان وحقوق المرأة, وما بين الاهداف العنصرية المبطّنه التي تعمل هذه القوانين على احلالها وترسيخها بالواقع.

طبعـاً لم يكـن متوقـع ان تطـال التغييرات في البنيـة القانونيـة الاسـرائيلية لمسـاواة المرأة بالرجـل- النسـاء الفلسـطينيات, ولا ينتظـر أن تحسـن من مكانتهن بالضـرورة, وذلك للتمييز العنصري ضد المرأة الفلسـطينية في اسرائيل. فالافتقـار لبنيـة قانونية كافيـة للدفاع عن حق الاقلية الفلسطينية في اسرائيل بالمساواة ومنع التمييـز العنصري ضدهم، وله أثره وانعكاسـه المباشر على مكانة المرأة الفلسطينية المتدنية في البلاد وعلى الاطار القانوني الذي يمنح الحق في المساواة للمرأة بشكل عام.

ان التعامـل المـزدوج مـع قضايـا النسـاء مـن قبـل مؤسسـات الدولـة المختلفـة, واسـتعمال الشـعارات الرنانـة لتدعيـم النسـاء والنهـوض بمكانتهن, أصبح أمـراً مفضوحاً يتوجب التوقف عنـده ورفضه. بدءاً من عـدم توفير الميزانيات للخدمات والأطر النسـائية (إن توفـرت!), مروراً بعـدم توفير فـرص التعليم والعمـل, التغاضي عن اختراقات فظـة للقانون مثل تعدد الزوجات, تزويـج الفتيـات وغيرها وانتهـاءً «بتفهم» قتل النساء على خلفية ما يسمى «شرف العائلة».

من خلال المقال سـأحاول تسـليط الضوء على قضيـة تعـدد الزوجـات المسـتفحلة بمجتمعنا دون رقيـب او حسـيب. فبينمـا يعتبـر القانون الاسرائيلي تعدد الزوجات مخالفة جنائية, وذلك

بادعاء الحفاظ على مكانة المرأة والحفاظ على مبدأ المساواة ما بين الجنسين, يطرح تعدد الزوجات على الاجندة الاسرائيلية «كتهديد للامن القومي والشخصي للاسرائيلين وكخطر ديموغرافي, اقتصادي وجنائي من الدرجة الاولى». بحيث ينظر للنساء العربيات على كونهن رحم «مخيف» يحمل قنابل تهدد امن الدولة القومي والمنظومة الاقتصادية.

إن النظرة الاستشراقية الاستعمارية المتعالية التي تتبعها دولة اسرائيل بتجاهل مشكلة تعدد الزوجات في المجتمع الفلسطيني مدعية تطبيق مفهوم «الخصوصية الثقافية»، ما هي إلا أداة أخرى يستعملها الجلاد لقمع الضحية, وترسيخ دونية المرأة الفلسطينية, الأمر الذي من شأنه اضعاف المجتمع الفلسطيني ككل والاستفادة المباشرة من صراعاته الداخلية. حتى أمست مشكلة تعدد الزوجات تطرح في دولة اسرائيل على انها عبء اقتصادي من الدرجة الاولى, لتصبح النساء واولادهن أرقاماً تحصى وتعد بحسب المخصصات الاجتماعية والثقل المادي الذي تشكله على الدولة وخطر امني تتوجب مداواته, وحينها تضيع المشاعر الإنسانية لنساء مضطهدات يعشن الويلات مع اولاد يعانون التفكك الاسري والمشاعر السلبية.

ان تجريد القضية من فحواها الانساني ومن موضوعيتها القانونية والحقوقية، ما هو الا جرم آخر تتبعه دولة اسرائيل تجاه مواطناتها الفلسطينيات وذلك باسم «الحساسية والخصوصية الثقافية» التي تجيد اسرائيل استعمالها بدهاء ضد النساء الفلسطينيات. والدهاء الاعظم هو بتخفيف الاحكام (ان صدرت!) بحق منفذي جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى شرف العائلة (علما ان جرائم القتل المقترفة ضد النساء اليهوديات يطلق عليها اسم «قتل على خلفية رومانسية»!), وذلك لترسيخ مفهوم ملكية المرأة للمجتمع وبالتالي وضع الغطاء الشفاف المدعو «خصوصية ثقافية» لترسيخ مكانة المرأة والمجتمع المتدنية.

والسؤال الذي لا بد وان يطرح في سياق الادعاءات السخيفة للدولة للحفاظ على «الخصوصية الثقافية» للاقلية الفلسطينية في اسرائيل: اين ذهبت هذه الخصوصية الثقافية عند قبول اقتراح قانون في اللجنة الوزارية الذي يمنع الفلسطينين من احياء نكبتهم؟ او ليست هذه خصوصية ثقافية وقومية من الدرجة الاولى؟ اين هي «الخصوصية الثقافية» عند هدم البيوت (او بالاحرى اشباه البيوت) في القرى غير المعترف بها؟ اين هي «الخصوصية الثقافية» بقانون المواطنة ومنع لم شمل العائلات الفلسطينية؟ وأين هي «الخصوصية الثقافية» بمناهج التعليم المتبعة بالمدارس العربية؟ وغيرها الكثير.

استغلال الدولة الغبي الذكي لمفهوم «الخصوصية الثقافية» بات مباحاً ومرحب به بكل ما يخص قضايا النساء العربيات, فالادعاء هو ان الخصوصية الثقافية للمجتمع الفلسطيني تمنع خروج النساء للعمل, للتعليم والمشاركة السياسية. لا شك ان الطابع الذكوري والمحافظ لمجتمعنا الفلسطيني يقيد خروج النساء للحيز العام ولكنه لا يمنعه, لا بل وان التطورات السريعة التي حلت على البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني باسرائيل باتت تشجعه, وأكثر وعياً لأهميته.

المطلوب إذا هو ممارسة واضحة, صحيحة واخلاقية للقيم الانسانية والقواعد القانونية المبنية على الاسس الانسانية للمواثيق الدولية لحقوق الانسان لضمان العدل الاجتماعي والحفاظ على القيمة الإنسانية للمرأة والتعامل مع قضاياها بجدية ومسؤولية بما يضمن لها مكانة اجتماعية راقية وغير قابلة للمساومة بحسب اختلاف الشخصيات والقواعد السياسية المتأرجحة.

أذيات العنف الأسري
على الأطفال

باني عيسى حاجّ
عاملة اجتماعيّة للأطفال والوالديّة في المأوى

في إحدى مجموعات الأطفال التي أقوم بتوجيهها ضمن عملي في مأوى النساء المعنفات، طلبت من الأطفال اختيار صورة من مجموعة صور لحيوانات من خلالها يعرّفون عن أنفسهم وعن عائلاتهم.

إحدى البنات المشاركات في المجموعة اختارت صورة النحلة وقالت: «النحلة تعطينا العسل وهو شيء مفيد، ولكن -في المقابل، بإمكانها أن تلسعنا»... عندئذ سألتها: «كيف بوسعك ربط هذه الحقيقة بوصفك لنفسك أو لعائلتك»؟ فأجابت: «أهلي -ولا سيّما أبي- يشبهون النحلة. أبي يهتمّ بي وبإخوتي؛ ولكن عندما رأيته يضرب أمّي شعرت بأنّه يضربني أنا كذلك ويسبّب لي الأذى».

طفلة أخرى اختارت القطّة، وشبّهتها بأمّها التي انتشلت إخوتها من الخطر وأتت بهم إلى المأوى، تمامًا كما تفعل القطّة مع أولادها. وآخر اختار الكلب، وشاركنا في تجربته مع كلبه مشيرًا أنّه -عندما كان يدافع عن أمّه من عنف أبيه- كان يشعر أنّه يقوم بنفس دور الكلب الذي يدافع عن صاحبه.

من بين الصور التي تضمّنتها الفعّاليّة كانت هناك صورة للسلحفاة لم يخترها أيّ من المشاركين الأطفال. عندما توجّهت إليهم بسؤال عامّ عن مدى معرفتهم بالسلاحف، أجمعوا على أنّها تحمل بيتها على ظهرها وتلجأ إليه عند تعرّضها للتهديد أو الخطر، وأنّ بيتها هو الدرع الواقي من الإصابات الخارجيّة. وأثناء النقاش الذي دار بينهم، أجمعوا أنّ هنالك فروقًا كثيرة بين بيوتهم وبيت السلحفاة، فبرغم كبر بيوتهم ومتانة بناءها لم تكن لهم ملجأً الأمان.

أمهات الأطفال النزيلات في المأوى، تعرّضن لواحدة من أنواع العنف أو أكثر، من أزواجهنّ أو عائلاتهنّ. وبطبيعة الحال، كان أولادهنّ جزءًا لا يتجزّأ من هذا الواقع الأليم، إمّا بكونهم شهودًا على العنف الممارَس تجاه أمّهاتهنّ، أو بكونهم مُعنَّفين مباشرين من قبل آبائهم. في الحالتين، هؤلاء الأولاد هم ضحايا لحوادث عنف مباشرة أو غير مباشرة، أثّرت وغيّرت مجرى حياتهم اليوميّة وحالَتْ دُونَ تطوّرهم النفسيّ السليم. فالبيت، الذي من المفترَض أن يوفّر لهم الأمان والاستقرار، تحوّل لمكان تنعدم فيه الثقة والأمان والانتماء.

حتى الأهل والذين يشكلون ملجأ الأمان، تحوّلوا لغرباء يبثّون الخوف والذعر في نفوسهم، وبهذا تشبه حوادث العنف في بيوت هؤلاء الأطفال بـ «حالة حرب».

كما رأينا في الأمثلة ضمن مجموعة الأطفال أعلاه، فإن وصف الأطفال لأنفسهم وعائلاتهم

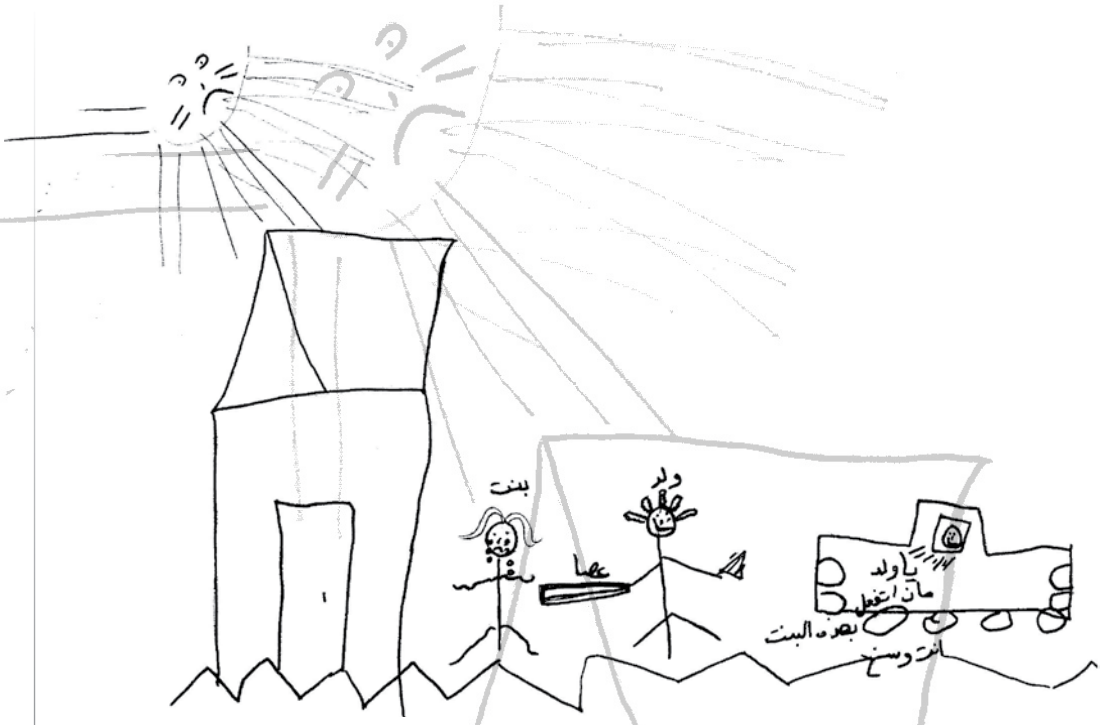

رسمة طفل من مأوى النساء المعنفات التابع للجمعية

يوضّح جلياً حقيقة تجاربهم اليوميّة في عائلة يسودها جوّ من العنف على مختلف أشكاله، إذ أتى وصف البعض ليؤكد حالة البلبلة في شعورهم تجاه ألأهل، علاوة على ذلك، فإنّ فكرة بيت السلحفاة التي تناقش بها الأطفال، أكّدت عدم شعورهم بالأمان والحماية في بيوتهم التي سكنوها مع سائر أفراد عائلاتهم.

الإحصائيات الأخيرة في مجال العنف الأُسري أشارت إلى أن نسبة الأطفال دون سن السادسة الذين كانوا عرضة للعنف الجسدي وصلت إلى ٪8. الأطفال ما بين 7-18 سنوات كانت نسبتهم ٪6. نسبة الأطفال الذين كانوا عرضة لأنواع عنف أخرى فهي: ٪16 حتى جيل ستة أعوام و ٪15 ما بين 7 - 18 عام.

وبهذا يصل عدد الأطفال الكلي المعرضين للعنف الأسري بشكل مباشر أو غير مباشر ما يقارب 600000 طفل.

أشارت الأبحاث الأخيرة في مجال أذيّات العنف الأسَريّ الواقع على الأولاد، والتي بلغ عددها 100 بحث حتى سنة 2004، أن هناك تأثيرات عديدة ومتنوّعة على الأولاد المعرَّضين للعنف، تتعلّق بعوامل عدة من بينها: ردّة فعل الأطفال؛ طول المدّة الزمنيّة التي تعرّضوا فيها للعنف؛ خطورة العنف الممارَس ونوعه. وتتغيّر تأثيرات التعرّض للعنف وفق قدرة الأولاد على تفسير العنف واتّهامهم لأحد الأطراف وطرق تعاملهم معها.

تقريباً ثلث هذه الابحاث وجدت فروقات واضحة بين الاولاد المعرضون بأنفسهم للعنف والاولاد الذين كانوا فقط شهود على حوادث العنف اتجاه امهاتهم, بالاضافة لمميزات مشتركة لهاتين الفئتين.

أحد الظواهر التي ما زالت تقلق الباحثين

والمعالجين في هذا المجال، هي التأثيرات بعيدة الأمد لظاهرة العنف على الأطفال والصعوبات التي سيواجهونها في سنوات بلوغهم. هذه الصعوبات تتضمن: اليأس, تقييم ذاتي منخفض وردود فعل بتأثير الصدمة.

الأبحاث التي تطرقت لهذا الموضوع وجدت أن حدَة ردود الفعل متعلقة بعدة متغيرات مركزية منها:

- نوع وحدّة العنف الممارس أمام الطفل.
- مقدار الانكشاف للعنف.
- عوامل الضغط والمخاطرة الاخرى: مثل استعمال السموم, الاحتفاظ بالاسلحة في البيت, امراض نفسية عند الاهل واهمال.
- قدرة المناعة لدى الطفل والبيئة: مقدرته على الانتقال من وضع الخطورة والاعتداءات لوضع يتأقلم فيه. كلما امتلك الطفل «موارد مواجهة» تقلل حدة المشاكل. هذه الموارد تتضمن الطريقة التي يفسر بها الطفل الحوادث العنيفة التي يواجهها, طول المدة الزمنية للحادثة العنيفة, وجودة علاقته بالشخص البالغ الذي يعيش معهم في نفس البيت.

أبحاث عديدة وجدت أن اذيات العنف الأسري على الأولاد تختلف عن اذياته على البنات, فالأولاد يعانون من مشاكل سلوكية, صعوبة في التأقلم في مرحلة البلوغ وعدوانية. أما البنات فيصبن بالخمول, الانغلاق, الخوف واليأس.

بالأضافة الى مميزات عامة أخرى قد نجدها لدى الجنسين: العدوانيّة؛ عدم الانصياع لأوامر البالغين؛ الخوف، التقييم الذاتيّ المتدنّي؛ البكاء المستمرّ؛ الأفكار الانتحاريّة؛ استصعاب مواجهة الإحباط؛ صعوبة التأقلم ضمن الأطر التعليميّة؛ التحصيل الدراسيّ المتدنّي؛ استصعاب التركيز؛ محدوديّة العلاقات الاجتماعيّة.

كما وأن الابحاث في هذا المجال وجدت ان الاطفال المعرضين للعنف الاسريَ يطورون وسائل وطرق لحمايتهم من ضمنها:

-1 الإنكار: تقليص من ظاهرة العنف وأحياناً الفصل ما بين الجزء العاطفي والذهني.

-2 الامتناع: الخوف والامتناع من كل فعالية ذات طابع اجتماعي.

-3 الفصل: فهم الواقع والعالم كأنه مركب من فريقين: جيدون وسيئون, معتدون وضحايا.

في النهاية، في إطار المأوى، نستقبل أطفالاً تبلغ أعمارهم حتّى سنّ الثانية عشرة، ثرتّب شؤونهم الدراسيّة ضمن المدارس والروضات، ويشتركون في جميع الدورات والبرامج المتنوّعة في إطار المأوى ضمن حياتهم اليوميّة. بعض هذه البرامج ترفيهيّة، وبعضها تعليميّة تربويّة جاءت لتخدم احتياجاتهم المختلفة. كذلك يتلقّون العلاج عن طريق الجلسات الفرديّة أو المجموعاتيّة، لمحاولة إرساء حالة ثابتة بمستطاعها أن تكون مصدرَ دعم لهم، مضامينها تتطرّق لمجالات عدة في حياتهم وتجاربهم السابقة والحاليّة، وتشمل: الدعم؛ حلّ الأزمات؛ الكشف عن المشاعر والتعبير عنها؛ تعلّم طرق مختلفة لحلّ المشاكل؛ خلق توازن متجدّد

كل واحدة من طاقم المأوى ومن مكانها تحاول ترميم الصورة المحطّمة للعائلة التي يحملها الأطفال في تصوّراتهم، وتوفير واقع آخر لهم، واقع ينطوي على الأمان والاستقرَار، تنعدم فيه أحاسيس الخوف والرعب، تفوح منه رائحة الثقة والأمل، مذاقه الراحة والطفولة العذبة، ملمسه التفهّم والعطف والحنان، راجين بهذا أن نكون قد وفّرنا لهؤلاء الأطفال تجربة مغايرة لمفهوم العائلة.

فنحن نعمل كي نكون سلحفاةً كبيرة، تحمل دومًا بيتها المتواضع الدافئ، وتوفّر للأطفال المأوى الآمنَ والحمايةَ من كلّ نحلة تمنحهم العسل نهارًا، وتلسعهم مساءً...

13٪ من الاعتداءات الجنسية وقعت على طفلات أقل من 12 سنة

▪ عالج المركز منذ بداية السنة 402 توجه لنساء وفتيات ▪
▪ 109 من المتوجهات تعرضن لاعتداءات وتحرشات جنسية ▪
▪ 226 من المتوجهات ابلغن عن تعرضهن لاعتداءات جسدية أو نفسية أو توجهن لتلقي استشارة مهنية ▪

اصدر «مركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي» في جمعية «نساء ضد العنف» تقريره نصف السنوي للعام 2009، ليشمل معطيات حول توجهات لنساء وفتيات ضحايا اعتداءات جسدية وجنسية تمت متابعتها منذ بداية العام وحتى نهاية شهر حزيران.

يعتبر المركز احد مشاريع الجمعية التي تعمل على تدعيم وتعزيز مكانة المرأة العربية في البلاد من خلال العديد من المشاريع التي تقدم الخدمات المباشرة, المرافعة, العمل الجماهيري الواسع وتعديل القوانين من اجل رفع مكانة المرأة, وتولي الجمعية جهودا خاصة لدعم وحماية النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف والاعتداءات الجنسية من خلال المركز ومأوى النساء المعنفات وأطفالهن والبيوت الانتقالية.

تبين من المعطيات أن المركز قام في هذه الفترة باستقبال 402 توجهاً لنساء وفتيات (أي بمعدل 67 توجها بالشهر). ومن بين هذه التوجهات ابلغت 109 امرأة وفتاة عن تعرضهن لاعتداءات وتحرشات جنسية, 226 ابلغن عن تعرضهن لاعتداءات جسدية أو نفسية أو توجهن من اجل تلقي استشارة مهنية.

يذكر أن جزءا من توجهات الاعتداءات الجنسية وعددها 67 هي توجهات يتابعها المركز من السنوات السابقة مما يدل على ثقة المتوجهات بمهنية المركز ورغبتهن في الخروج من دائرة العنف، مما يؤكد على أهمية وجود الأطر والعناوين المهنية الداعمة للمرأة وايضاً على اهمية النشر عن عملها مما يوسع دائرة الوعي لدى الجمهور بشكل عام والنساء بشكل خاص وذلك من اجل التصدي لظاهرة العنف ضد النساء وحفاظاً على حقهن للعيش بكرامة واحترام.

وعلى الرغم من صعوبة المعطيات التي يتناولها التقرير, لكنها بالحقيقة تطرح معضلة مجتمعية مؤلمة يجب مواجهتها والتغلب عليها وعدم التستر عليها ونؤكد من جديد أن العنف بشتى أشكاله وأقصاه قضايا «قتل النساء» هو قضية انسانية من الدرجة الاولى تتجاوز كل أشكال الانتماء الطائفي والقومي والاقتصادي.

13% من توجهات الاعتداءات الجنسية ضحاياها طفلات أقل من 12 سنة

ومن اشد الإحصائيات خطورة التي وردت في التقرير هي أن ٪13 من التوجهات من ضحايا الاعتداءات الجنسية التي وصلت المركز خلال هذه الفترة تؤكد أن الاعتداء وقع عليهن عندما كن طفلات تقل أعمارهن عن 12 سنة وان ٪28 أضافيات كن بين الأعمار 13-18 عاما أي أن ٪41 من ضحايا الاعتداءات الجنسية كن ما دون ال18 عاما لدى وقوع الاعتداء عليهن. أن هذه الاحصائية الخطيرة تشير بشكل واضح الى أن آثار الصدمة النفسية من الأعتداء الجنسي ممكن أن تكون شديدة جدا وتمتد تبعاتها لفترات طويلة الأمد وترافق الضحية لسنوات طويلة الى أن تتوجه لطلب المساعدة والدعم .

ومن المعطيات الملفتة للانتباه ايضاً هو أن ٪81 من المعتدى عليهن جنسيا تعرضن للاغتصاب أو محاولة اغتصاب أو اغتصاب داخل العائلة. بينما أبلغت ٪12 من المتوجهات لتعرضهن لتحرشات جنسية. يشار إلى أن هذه النسبة لا تدل ولا تعكس على حجم وعدد النساء اللواتي تعرضن لتحرشات جنسية، والتبليغ عن هذه الحالات كان اقل مع أنها لا تقل أهمية، ألا أنه كما نعتقد فأن شيوع ظاهرة التحرشات الجنسية في مجتمعاتنا قد أدت كما يبدو الى التعامل معها وكأنها أمرعادي لا بد منه ولا يحتمل الشكوى عنه .

ودلت المعطيات أيضا انه في ٪60 من حالات الاعتداء كان المعتدي إنسانا معروفا للضحية أو احد أفراد عائلتها. وفي ٪4 من التوجهات التي وصلت الى المركز كان المشغل في مكان العمل أو شخص في موقع سلطة بالنسبة للضحية هو المعتدي، الذي استغل مكانته وسلطته من اجل تنفيذ الاعتداء.

ومن الأبحاث والنظريات العلمية ما يؤكد أن الاعتداءات الجنسية هي شكل من أشكال العنف الذي يحاول فيه المعتدي قمع المرأة وإذلالها

هوية المعتدي - ٢٠٠٩

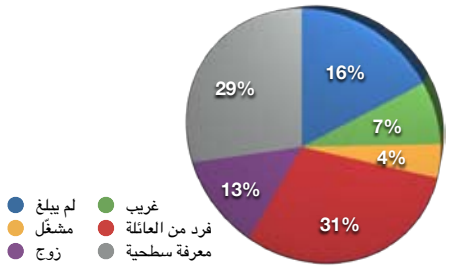

والسيطرة عليها من خلال استغلال الجنس كسلاح وبذلك يمكننا تفسير اعتداء الأب على ابنته والأخ على أخته.

نحن في مركز المساعدة ننظر بخطورة كبيرة لهذه الاعتداءات كونها تحدث من قبل أشخاص من المفروض أن يكونوا مصدر ثقة وأمان للضحية وبالتالي فان المعتدى عليها من قبل فرد من أفراد العائلة تستصعبن البوح عن الاعتداء خوفا من الإسقاطات التي قد تحدث في العائلة نتيجة كشف الاعتداء وخوفا من تحويلها لمذنبة بدل تفهمها وتقديم المساعدة لها وتحميلها مسؤولية الاعتداء عليها ومسؤولية تفكك العائلة.

41% من حالات الاعتداء وقعت في المكان التي تسكنه الضحية

وعن مكان وقوع الاعتداء أشارت الإحصائيات لوجود ٪41 حالة اعتداء وقعت في المكان الذي تسكن فيه الضحية. هذا المعطى يعزز ما طرحناه مسبقا أن التحديد والتحكم بالحيز العام للمرأة من منطلق الخوف عليها لا يحميها من الاعتداءات, حيث كثيراً ما يتم الاعتداء من قبل أشخاص معروفين للضحية وفي حيزها الخاص.

احد المعطيات الحادة في هذا العام هو الزيادة في عدد النساء ضحايا العنف الأسري واللواتي توجهن لأول مرة وكشفن تعرضهن للعنف من قبل الزوج وكان اتصالهن وتوجههن للمركز

نوع الاعتداء - ٢٠٠٩

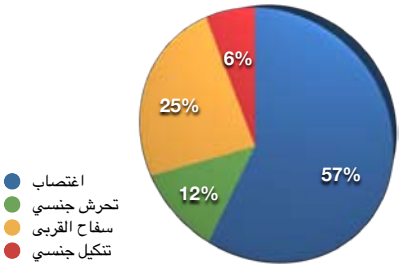

جيل المُعتدى عليها وقت الاعتداء - ٢٠٠٩

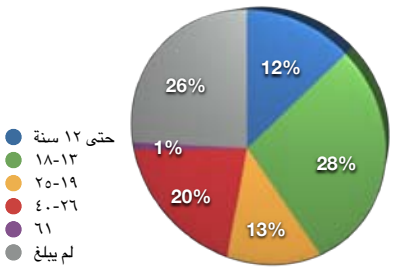

الخطـوة الأولى من اجل الخروج من دائرة العنف لحماية أنفسـهن وأطفالهن وقد بلغ عدد هؤلاء النساء 226 امرأة.

مركـزة مركز مسـاعدة ضحايا العنف الجنسـي والجسـدي، لينـدا خوالد-أبـو الحوف أشـارت أن هذه الإحصائيات أتت لتعكس واقعاً صعباً ينفي الاعتقاد السائد والإيمان بان الحيز الخاص(البيت) للمرأة هـو المكان الآمن، فبحسـب التقرير هذا الحيـز كان بمثابة مكان تقع فيـه أفظع الجرائم والاعتداءات، مما يثبت أن الأمن الحقيقي للمرأة يكمن في مجتمع يعي المرأة إنسـانيتها ويحترم كينونتها ويتيح لها الحق في الدفاع عن نفسـها في وجه أي اعتداء مهما كان المعتدي.

وفيما يتعلق بتقديم شـكوى ضـد المعتدي في الشـرطة، اختارت ٪7.9 مـن المتوجهات بتقديم الشـكوى, وقد قـام المركـز من خلال مشـروع "مرافقة ضحايا الاعتداءات الجنسـية في المسار الجنائي" التابـع للمركز والذي يقدم خدماته في منطقة الشـمال بمرافقة الضحايا ودعمهن في هذا المسـار. بينما اختـارت ٪51 من المتوجهات عـدم التوجـه الى الشـرطة, بسـبب الصعوبات الاجتماعيـة والخوف ممـا قد يكون في المسـار القضائي.

تعـود النسـبة المنخفضة للتوجه للشـرطة إلى عوامـل عـدة أهمهـا، انعـدام ثقـة المتوجهات العربيات بجهاز الشـرطة وتعاملـه مع قضايانا، وهـذا ما أثبته أيضـا تقرير مراقـب الدولة الذي أكـد أن ٪60 مـن الجمهور العربي في إسـرائيل قد فقدوا ثقتهم في جهاز الشـرطة مما يعكس تعامل الشـرطة في ما يخـص قضايا الجماهير العربية ومنها الأحداث الأخيرة لمدينة شفاعمرو وتقاعـس الشـرطة فـي التعامـل معهـا. هـذا بالإضافـة للأسـباب التـي تتعلـق بالعقوبـات الاجتماعية التي تنتج عنـد البوح عن الاعتداءات الجنسـية، وصعوبات المسـار الجنائـي وتفهمه للخصوصيـات والاحتياجـات الخاصـة للمـرأة المعتـدى عليها خاصة في الحـالات التي تضطر المرأة مواجهة المسار لوحدها دون دعم ومرافقة الأشخاص المقربين لها.

إننـا فـي جمعيـة نسـاء ضـد العنـف كعاملات ومتطوعـات نسـعى إلـى تطويـر اطـر وبرامج متعـددة لتدعيـم النسـاء والفتيـات ولتقديـم المسـاعدة لضحايـا العنـف لمسـاعدتهم علـى الخروج من دائرة العنف وتوفير الشروط اللازمة لاندماجهـم فـي المجتمـع، الا أن احـد تحدياتنا الاساسـية هو العمل على تطويـر أنماط تفكير وسـلوك تنصـف المرأة وترى فـي العنف ضدها جريمـة قانونيـة واجتماعيـة وأخلاقيـة تنبـذ منفذيها وتعاقبهم.

عبـر هذا التقريـر يؤكد "مركز مسـاعدة ضحايا العنف الجنسـي والجسـدي"، في جمعية نسـاء ضـد العنف انـه علـى كل الأحـزاب السياسـية والمؤسسـات الاجتماعية والتربويـة, والعلاجية, والقضائية والإعلامية وغيرها حشد كل الطاقات والموارد لإحـداث التغيير المنشـود وضمان حق المرأة للعيش بكرامة بعيدا عن العنف.

خطوات نحو العمل

نهى بولس
جمعية نساء ضد العنف

إن البحث عن عمل هو عمل بحد ذاته, وعلينا كباحثات عن عمل التفكير والتخطيط للمساهمة في تحويل مرحلة البحث من مسار محبط إلى مسار يمكننا فيه المثابرة في البحث ودراسة سوق العمل وما يعرضه من جهة وما هي متطلباته من جهة أخرى حتى نحصل على ما يناسبنا.

لا بد أن تكون كل واحدة منا قد مرت بتجربة بحث عن عمل, وتعلمت أنها مرحلة ليست بسهلة وتحتاج إلى الكثير من الصبر. فهي تتطلب منا الحفاظ على نشاط يومي ثابت يشمل البحث عبر مواقع الانترنت, الصحف, المعارف والمقربين, وإرسال سيرتنا الذاتية للوظائف المناسبة بشكل دائم, بكلمات أخرى يتحتم علينا أن نبذل قصار جهدنا ليصبح البحث جزء من عملنا اليومي وعادة ترافقنا.

علينا الخروج من حالة التخبط والإحباط والشعور السيئ الناتج عن استمرار البحث، وأن نتذكر أن لا مكان لليأس وفقدان الثقة بالنفس, خاصة أن المشكلة ليست فردية وغير متعلقة بنا وبقدراتنا فقط, بل هي ظاهرة مرتبطة بشكل مباشر بوضع ومبنى سوق العمل الحالي, بكل مشاكله وتعقيداته خاصة في هذه المرحلة التي يعاني فيها العالم بأسره من أزمة اقتصادية خانقة.

من هنا رأينا من المناسب التذكير ببعض الخطوات التي يجب إتباعها والتي من شأنها أن تساعدنا في مرحلة البحث ومنها:

تحديد هدف البحث, والتخطيط من اجل تحقيقه

علينا في مرحلة البحث أن نعرف أن الهدف الأساسي ليس البحث عن وظائف شاغرة وإرسال السيرة الذاتية, وإنما قبولنا للعمل, لذلك من المهم أن نسأل أنفسنا ما الذي نريده وأن نحدد مجال ونوع الوظيفة التي نبحث عنها, خاصة أن التحديد يساعدنا على التركيز في الاتجاه المناسب المرتبط بنوع العمل الذي نبحث عنه. فعادة عندما يُسأل الباحث عن عمل عن نوع الوظيفة التي يريد, تأتي الإجابة بأنه يبحث عن أي شيء, فيظهر كمن لا يعرف ما يريد وفي أي اتجاه يسير.

بعد تحديد الهدف تأتي مرحلة التخطيط من اجل الوصول إليه, وذلك عن طريق وضع خطة عمل تعتمد على تخصيص وقت محدد يوميا للبحث في مواقع الانترنت المختلفة التي يعلن من خلالها عن الوظائف الشاغرة وتحديد المواقع التي نراها مناسبة من ناحية احتوائها على وظائف أكثر في المجال الذي نود العمل به. ومن المهم أيضا تخصيص مفكرة لتدوين كل الوظائف التي توجهنا لها حتى نتمكن من متابعتها.

يجب الانتباه في هذه المرحلة إلى أن الاعتماد على شركات التشغيل أو على أي طرف آخر, من شأنه أن يساعدنا في البحث ولكنه ليس

الأساس، فالأهم أن ننشط في البحث بأنفسنا, لأننا وحدنا نعلم ما نريد.

فحص طلبات العمل وفهم طبيعة الوظائف المعلن عنها

في هذه المرحلة يجب الاهتمام بفحص طلبات العمل وفهم طبيعة الوظائف المعلن عنها ومتطلباتها. فمن الضروري مثلا البحث عن معلومات أولية عن الشركة المُعلنة من خلال الانترنت الأمر الذي يتيح لنا الحصول على معلومات تتعلق بنشاط وأهداف المشغل, لِنكوّن فكرة عن نوعية العمل الذي سنتقدم إليه ولنظهر اهتمامنا بمكان العمل. فالمعلومات التي بحوزتنا عن مكان العمل وطبيعته تعطينا الثقة أكثر وتشكل مصدر قوة ودعم أمام المشغل.

كتابة السيرة الذاتية

بعد تحديد نوع العمل الذي نريد, علينا كتابة السيرة الذاتية, التي تعتبر بطاقة دخولنا للعمل وأداة التعرف علينا بالصورة المناسبة والمختصرة أي بشكل يبرز الميزات الايجابية والخاصة التي من شأنها أن تزيد فرصتنا في الحصول على الوظيفة وتجعل المشغّل يهتم بدعوتنا لمقابلة العمل دون غيرنا ممن أرسلوا سيرتهم الذاتية. لذلك من المهم أن تحتوي السيرة الذاتية على شرح قصير, واضح ومنظم حتى يتمكن القارئ من رؤية نقاط القوة بنظرة عاجلة.

ولنتذكر أن وقت المشغل ضيق ولا يمكنه من دراسة السيرة الذاتية بتمعن, لذا يجب أن تكون مقتضبة وواضحة بشكل يقنع المشغل بترتيب مقابلة شخصية معنا.

من حيث المبنى فمن المتعارف عليه اليوم, أن نقوم بكتابة الاسم الكامل, العنوان, رقم الهاتف والبريد الالكتروني في أعلى الصفحة في الوسط, بعدها ننتقل إلى الدراسة أو الخبرات العملية, فإذا كانت لدينا خبرة عملية ومهنية مثبته يجب البدء بكتابتها ومن ثم التطرق إلى الدراسة وبالعكس.

ومن حيث الترتيب نبدأ بالعمل الحالي في الأعلى ومن ثم العمل الذي سبقه وهكذا. ويجب أن نذكر من أي سنه إلى أي سنه عملنا (لا حاجة لكتابة الشهر أو التاريخ بالضبط), بعدها نكتب المهنة, ثم اسم المشغل/ مكان العمل وفي النهاية، من المفضل إضافة سطر واحد على الأقل يصف طبيعة العمل والمسؤوليات التي قمنا بها. وبنفس الأسلوب علينا تدوين الدراسة, بدأً بموضوع الدراسة/ الدورة الأخيرة رجوعا إلى المرحلة الثانوية.

في النهاية يجب أن نتذكر استعمال لغة أو مصطلحات مرتبطة بنوع الوظيفة التي نريدها, والاهتمام بعدم استعمال ضمير المتكلم "أنا", وان نكون صادقين في وصف الوظائف وأن لا نكتب أشياء بعيدة عن الصحة والتي يمكن أن تؤخذ ضدنا في المقابلة. وهذا كله في صفحة واحدة أو صفحتين على الأكثر.

مقابلة العمل

في حال أعطيت لنا الفرصة للوصول "لمقابلة عمل" علينا العمل على تقديم انطباع جيد، فقد تكون فرصة لا تتكرر. لذلك من المهم التحضير لها باهتمام والتفكير مسبقا بالأسئلة المحتمل طرحها من قبل صاحب العمل, ولنتذكر أننا أمام مشغل هدفه الأساسي قبول الشخص الأنسب للوظيفة, ولهذا علينا أن نكون موضوعيين ومهنيين وأن يتعلق حديثنا بالوظائف السابقة بشكل يعطي صورة واضحة وايجابية للمشغل عنا, والابتعاد قدر الإمكان عما قد يؤثر سلبا على الانطباع الذي سنتركه. علينا الاهتمام ببعض الأمور كالاهتمام بمظهرنا عن طريق اختيار الملابس الملائمة وطريقة التصرف المناسبة, كيف نجلس وكيف نتكلم فكلها تعطي انطباعا عن مدى ثقتنا بأنفسنا. علينا أيضا الحرص على الوصول قبل الموعد المحدد للتخفيف من حدة القلق ولنكون مستعدين ذهنيا ونفسيا لدخول المقابلة, الابتعاد عن المواضيع التي تقلقنا

والتـي لم يطلب منـا الخوض فيهـا وأن نجيب على الأسئلة المطروحة بشكل مهني ومباشر, مبتعديـن قدر الإمـكان عن الأمور الشـخصية وعن إعطاء المقدمات.

مـن المهـم أن نعرف أيضـا أن مقابلـة العمل هـي عمليـة صنع قرار مشـترك بيـن طرفين ولقـاء مشـترك يجـب أن يشـمل مصالـح كلا الطرفيـن. ممـا يعنـي أن هـذا اللقـاء يعطي للمتقـدم للوظيفة فرصة السـؤال عن حقوقه كالحقوق الاجتماعية مثلا, وعن ما ستقدمه له هذه الوظيفة, مع الحرص على اختيار الأسـئلة المناسـبة لهـذه المرحلـة والامتنـاع عن طرح أسـئلة من شأنها أن تجعل صاحب العمل يتردد بالنسبة لتوظيفنا.

فـي النهاية يبقـى علينا أن نتذكـر أن مهارات تسـويق الـذات, والتـي تشـمل شـرح مهنـي وموضوعي لقدراتنا, خبرتنا وتجاربنا السـابقة مهمة جدا خلال البحث عن عمل, فهي من أهم عوامل النجاح التي يمكنها أن تساعدنا, وتترك الانطباعات الجيدة لدى المشغل مما قد يوصلنا للهدف المرجو ألا وهو القبول للعمل.

إذا كنت أكاديمية معطلة عن العمل أو تعملين في غير مجالك

فأنت مدعوة للمشاركة

في منتدى الأكاديميات العربيات التابعة لمشـروع "النسـاء والعمل", في جمعية نسـاء ضد العنف والتي تهدف إلى إعطاء الفرصة للأكاديميات لإسماع أصواتهن كشريكات فعالات في مسار مرافعة, من اجل:

إيجاد حلول للصعوبات التي تواجهها النساء في خروجهن للعمل

رفع نسبة النساء العربيات العاملات في شتى المجالات

تغيير النظرة المجتمعية لحق النساء في العمل

المشكلة ليست مشكلتك وحدك, إنما هي ظاهرة مقلقة فجميعنا واجهنا أو نواجه صعوبات كثيرة في طريق البحث عن عمل بسبب المعيقات البنيوية، التي تصعب خروجنا إلى العمل أو تجعلنا نعمل في وظائف لا تتلاءم مع كفاءاتنا المهنية والأكاديمية. وعليه رأينا من المناسب:

خوض تجربة نضالية من اجل حقوقك وحقوق الأكاديميات بشكل عام.

وضع خطط للمرافعة سويا تشمل مشاركتكن الفعالة كل في منطقتها لمعالجة المعيقات الخاصة بمنطقتك/ بلدك.

إكسـاب بعض المهارات الأساسـية المتعلقـة بموضوع: المرافعـة وبالتحضير لمقابلات العمل وتسويق الذات, وكتابة السيرة الذاتية.

للاشتراك الاتصال بالجمعية

هاتف: 04-6462138 أو على البريد الالكتروني info@wavo.org

ملاحظة: سـيتم قريبا افتتاح الموقع الالكتروني العربي الأول الذي سـيقدم للنساء العربيات اللواتي يبحثن عن عمـل فـي مجالات مختلفة من مناطق مختلفة, وظائف شـاغرة من القطاع الخاص والقطاع العام. وسـيتم من خلال الموقع نشر السيرة الذاتية لمجموعة الأكاديميات مجانا, وستحصل كل مشاركة على رمز سري خاص بها لإدخال المعلومات ولحتلنة سيرتها الذاتية.

مخاطر الإنترنت
على المراهقين والمراهقات

فداء طبعوني-أبو دبي
مركزة وحدة العمل المجتمعي في جمعية نساء ضد العنف

نشهد في السنوات الأخيرة ازدياداً ملحوظاً للمساحات التي احتلها الحاسوب وشبكة الانترنت لحياتنا وبيوتنا. استخدام شبكة الانترنت يشهد كذلك ارتفاعاً ملحوظاً من قبل المتصفحين الأطفال والشباب والشابات بحثاً عن المعلومات أو بغرض الترفيه واللعب، أو التعارف. وغالباً ما يكون من الصعب علينا كأهالي تزويد أولادنا بالنصائح والمعلومات الصحيحة والآمنة حول تصفحهم للشبكة. ومن هنا وقع الاختيار للحديث عن الموضوع من اجل محاولة إيجاد بيئة استخدام آمنة وخالية من المخاطر للمراهقين من مستخدمي شبكة الانترنت.

نعمل في مشروع رفع الوعي والتربية للمساواة بين الجنسين في جمعية "نساء ضد العنف" مع جيل الشباب في الأطر الرسمية وغير الرسمية بهدف رفع الوعي لموضوع العنف والاعتداءات الجنسية وكذلك بهدف تربية للمساواة بين الجنسين من اجل بناء مجتمع متكافئ ومتساو. نشهد من خلال عملنا الكثير من المخاطرً وسوء استعمال شبكة الانترنت ومن هنا نرى أهمية العمل على التوعية من مخاطر الانترنت للأهالي والطلاب والطاقم التدريسي.

لا شك أن هنالك فوائد للحاسوب وشبكة الانترنت في البيت وأهمها منالية المعلومات وتنوعها في المساعدة للتحضير للوظائف المدرسية، وإثراء المعلومات العامة، أو وجود مجموعات داعمة ومجموعات حوار حول قضايا اجتماعية وعائلية تساعد في حل المشاكل وزيادة المعلومات (مجموعات حوار للأهالي حول موضوع التربية ...)، ومن الممكن أن تساهم في تحسين انجازات الطلاب في المدارس لكثرة المعلومات الوافرة. إضافة إلى شبكات التواصل المتطورة مع أفراد العائلة في حال سفر احدهم (ماسنجر, الفيسبوك ...).

الإحصائيات تتحدث على أن 10٪ من الأولاد في إسرائيل يستخدمون الانترنت 16 ساعة يومياً. ومعدل استخدام الحاسوب للولد (الفرد) في إسرائيل هو ساعة ونصف يومياً-أي أن أولادنا يقضون الكثير من الوقت أمام شاشات الحاسوب، وفي بعض الأحيان على حساب أوقات الدرس أو أوقات العائلة وممكن أن يؤدي الأمر إلى ابتعاد الولد/البنت عن الحياة الاجتماعية ، إضافة للإرهاق الجسدي والأضرار الصحية مثل الضرر للعيون والعمود الفقري والمفاصل والأعصاب وزيادة الوزن أو نقصان الوزن وغيرها من المخاطر الصحية الجسدية، لذلك حماية أولادنا وبناتنا من سوء استعمال الإنترنت هو واجب علينا ومن مسؤولياتنا .

مخاطر الإنترنت:

- المواقع غير الأخلاقية والإباحية التي تكثر في الإنترنت والتي تحاول اجتذاب الأطفال والمراهقين إلى سلوكيات منحرفة . هذا الانكشاف يؤدي لتعلمهم معلومات غير صحيحة عن الجنس الأمر الذي ممكن أن يؤدي لفقدان الثقة بالنفس من ناحية البلوغ الجنسي . الانكشاف على علاقات جنسية

غير طبيعية (سادومازوخزم ..) يعتبر كذلك من أكثر المخاطر على المراهقين. إضافة إلى سهولة نسخ الأفلام الإباحية وتنقلها بين المراهقين. وفي احد الحالات لا الحصر قام احد طلاب الصفوف العلمية في إحدى المدارس بنسخ أفلام إباحية وبيعها لطلاب المدرسة.

- التحرّشات الجنسية خلال غرف الدردشة والبريد الإلكتروني: لقد تحدث الطلاب والطالبات من خلال الورشات التي أقمناها في المدارس عن تعرضهم وانكشافهم لأعضاء جنسية من خلال كاميرا غرف الدردشة، فمن الممكن أن يطلب من الأولاد القيام بأعمال جنسية معينة أو أن يقوموا بطرح أسئلة جنسية إباحية أو يتم استغلالهم جنسياً. على سبيل المثال لا الحصر، إحدى الطالبات أرسلت صورتها لصديقة على الانترنت واتضح أن الصديقة هي في الحقيقة شاب وليس بنت، وبدأ يستغلها ويضغط عليها باللقاء معه وإلا نشر صورتها عارية في مواقع مختلفة على الانترنت (بعد أن قام بتركيبها من خلال برامج خاصة)....مثال أخر لفتاة شاركت في إحدى ورشاتنا في الصف السابع كانت تتحدث مع فتاه من جيلها على الماسنجر تعرفت عليها من خلال ردود الفعل على الأخبار بالمواقع وبعد عدة محادثات طلبت منها أن تفتح الكاميرا وإذ بها ترى رجل كبير في السن عار.
- نشر مفاهيم عنصريّة أو الدعوة لأفكار غريبة مناقضة لقيمنا ومفاهيمنا والتي تعرض بأساليب تبهر المراهقين مثل عبادة الشيطان أو المجموعات المتطرفة بأنواعها.
- الدعوة للانتحار والتشجيع له من خلال بعض المواقع وغرف الدردشة. نحن نعلم ونرى أن موضوع الانتحار في الآونة الأخيرة منتشر في مجتمعنا العربي.
- استخدام برامج الاختراق «الهاكرز» والتسلل لإزعاج الآخرين وإرسال الفيروسات التخريبية والمزعجة، والتي تعرض أجهزة الحاسوب للتلف والخراب بتأثير الفيروسات التي تصل عبر البريد الالكتروني والمواقع وملفات التحميل المختلفة.
- تخفّي الناس والحياة في الخيال وقصص الحب الوهمية والصداقة الخيالية مع شخصيات مجهولة وهمية أغلبها تتخفى بأقنعة وأسماء مستعارة، أو استخدام الأسماء المستعارة وتقمص شخصيات غير شخصياتهم في غرف الدردشة، والتي لها أبعاد سلبية يمكنها أن تؤدي إلى ارتكاب الأخطاء والحماقات، ولا شك أن لها أبعاد نفسية في تطور شخصية المراهق أو المراهقة. ممكن أن يجتمع أو يلتقي بشخص غريب من خلال اتصالات معه على الشبكة دون علم الوالدين ونحن نعلم مدى خطورة الموقف.
- ممارسة عملية الشراء الإلكتروني دون رقابة من خلال استخدام بطاقات الاعتماد الخاصة بأحد الوالدين، أو ممارسة القمار والتي تنتشر اليوم بكثرة بكل الوسائل عبر الإنترنت. ومن اخطر الأمور انه من الممكن شراء كل شيء اليوم عبر الانترنت مثل مخدرات, سلاح والخ.

مهم الإشارة إلى أن مقاهي الإنترنت هي الأخطر على أولادنا لأنها دون رقابة وحدود.

نصائح وإرشادات للأهل والطاقم التدريسي:

هذه النصائح والمعلومات هامة للاستخدام الآمن لشبكة الإنترنت، وواجبنا كأهل وراشدين أن نحمي أولادنا من هذا العالم المخيف والخطير في بعض الأحيان وأهمها:

- التوعية والحدّ من استخدام الانترنت: يجب وضع الحاسوب في مكان تواجد العائلة، بدلاً من أن يكون مخفياً في غرف الأولاد بهدف مراقبة سلوكهم في تصفح الانترنت وفقاً لعمر الأولاد، وكذلك من المهم جداً تحديد وقت ومدة استخدام الإنترنت .فيمكن أن يكون الحاسوب في غرف الأولاد لأداء واجباتهم المدرسية ولكن دون وصلة إنترنت. أما بالنسبة للمراهقين لا شك انه من المهم المحافظة على الخصوصية ولكن من المهم أيضا وضع قوانين وحدود استعمال من خلال المشاركة والنقاش الصريح معهم . كذلك مهم مراقبة تصرفاتهم، بحيث انه من ممكن أن نشعر كأهل انه في كل مره ندخل الغرفة يقوم الولد أو البنت في تغيير مفاجئ وسريع لتصرفاتهم (مثل إغلاق الهاتف بشكل سريع) هذا مؤشر لأمر ما يجب فحصه ومناقشته معهم، أو استخدام

بعض البرامج الخاصة بالمراقبة ونصبها ضمن الحاسوب الخاص بالمراهقين بحيث تتمكن دوماً من معرفة ما يفعلون. لا تعتبر هذا العمل تجسس أو انتهاك للخصوصية والسرية، إنما ممكن اعتباره بهدف حماية أولادنا .

- مناقشة سبل استخدام الشبكة: علينا التحدث مع أولادنا, ووضع قائمة بالمواقع الإلكترونية المفضلة لهم ويتوجب علينا تصفح الموقع لتحديد ما إذا كان هذا الموقع مناسباً لعمر أولادنا، علينا التحقق من مضمون محتوى المواقع لكي نفهم محتوى هذه المواقع ومدى ملائمته لنا ولأولادنا. كما ينبغي إعلام الأطفال بعدم تسليم المعلومات الخاصة مثل العنوان أو أرقام الهواتف، وان نحافظ على حرية النقاش ومرونته مع أولادنا كما هو الحال في نقاش أي موضوع معهم/ن.
- إجراء المحادثات عبر الشبكة: علينا الحديث عن الموضوع وتبادل التجارب بينا وبينهم فيما يخص أساليب استخدام شبكة الإنترنت وغرف الدردشة، ومساعدة أولادنا على فهم الأخطار الجديدة غير العادية، وكيفية تجنبها، وعدم الوقوع في الفخ. من المهم تحديد قوانين أساسية للحوار والدردشات والاهم إمكانية اللجوء إلينا كأهل في أي سؤال أو أفكار أو مشاعر شعروا بها من خلال الحديث مع شخص في غرف الدردشة. كمثال ، ممنوع الحديث مع غريب بالضبط مثل ما نمنعهم من الخروج مع غريب وان لا نكشف معلومات عن أنفسنا لإنسان غريب وعدم استخدام الكاميرا في وقت الدردشة ومن المهم أن لا نضيف أي شخص يطلب منا الحديث معه لمجرد انه طلب فمن الممكن لشخص أن يقول أنه فتاة بعمر 12 سنة بينما هو رجل بعمر الخمسين. إحدى الأمهات شاركتنا بمثال لمحادثة مع ابنتها حول تشبيه غرف الدردشة لفندق وانه من الممكن أن نلتقي في إجازة بالفندق مع أشخاص ونتحدث معهم في الأماكن العامة واللوبي ولكن من المستحيل أن ندخل مع شخص غريب إلى غرفة النوم ولوحدها وهكذا درجة الخطورة في غرفة الدردشة.
- تحديد المواقع الإلكترونية غير الآمنة: تعمل بعض برامج التأكد من سلامة المواقع الإلكترونية على التأكد من أمن الصفحات الإلكترونية وتوفر تحذيرات خاصة حول المواقع المصابة أو غير الآمنة أو الإباحية فمن المهم وجود برامج الحماية من الفيروسات. أمن المعلومات هو عنصر جوهري لضمان السرية ولحماية العائلة.
- تعلم استخدام الحاسوب والانترنت، ولا يجدر بنا أن نكون جاهلين، شجِّع كل من حولك من أصدقاء وأقارب، ومعلمي المدارس لتعلم التقنيات الحديثة وفتح النقاش حولها. شجِّعهم لإتباع الدورات التعليمية والتدريبية، القراءة، والممارسة.

علينا وضع قواعد وإرشادات معقولة وضابطة لاستخدام أولادنا للحاسوب ومناقشتها معهم والصقها بجانب الحاسوب كأداة تذكير. ومن المهم مراقبة التزامهم بهذه القواعد، خاصة عندما يتعلق الأمر بزمن استخدامهم للحاسوب. استخدام الأطفال أو المراهقين الزائد للحاسوب والإنترنت المتكرر وبأوقات متأخرة من الليل يمكن أن يكون مؤشر لوجود مشكلة ما عندهم. علينا أن نكون أبوين، نتحمل مسؤولية توعية وإرشاد وحماية أولادنا.

من المهم وضع قوانين واضحة ومكتوبة مع أولادنا حول طريقة استعمال الحاسوب حيث تتخلل التشديد على عدم أعطاء أية معلومات شخصية وأهمية مشاركة الأهل مباشرةً إذا شعر بعدم الارتياح. عدم الالتقاء مع أشخاص تعرفوا عليهم/ن من خلال الشبكة. عدم إرسال صور شخصية لأي كان. وأهمية احترام الآخرين والتصرف ضمن الأخلاق الإنسانية.

في النهاية، التعامل مع مخاطر الانترنت هي مسؤولية مجتمعية شاملة، ولكل منا الدور والإسهام فيها، علينا كأهل التعامل مع الوضع القائم والحديث نسبيا، والتحضر له بحيث نكون على استعداد لمناقشة الموضوع مع أولادنا ومن المهم أن نتحمل المسؤولية، ولا شك أن الإرشاد والتوعية هم من أهم الأدوار لنا كبالغين ، بهدف الوصول إلى استعمال آمن لأولادنا للحاسوب والانترنت وان يكون أكثر إنتاجية وفعالية. نحن في نساء ضد العنف نرى انه من واجبنا ومسؤوليتنا طرح كل المواضيع التي من الممكن أن تؤثر سلباً على بناء مجتمع متكافئ خالٍ من العنف والاستغلال .

«ملاذ» النساء العربيات
من العنف العائلي

سحر حداد - داوود
مديرة مأوى النساء العربيات وأولادهن

إن ما يتراود للأذهان للوهلة الأولى في كلمة «ملاذ» هو المعنى المألوف والحرفي للكلمة.
إن معنى الملاذ * هو الحصن. واللّوذ بالشيء هو الاستتار، الاحتماء والاحتضان به. إذاً فانه في الملاذ: الإرادة والمبادرة والاختيار، بهدف نيل الطمأنينة والأمان.1
لكن في سياق هذه المقالة اخترت التطرّق إلى المعنى الأشمل للكلمة «ملاذ». وقد يشعر القارئ أن فحوى المقالة لا يتوافق مع المقصود الحرفي المعروف، وربما الإيجابي لهذا المصطلح، كما ورد في مستهل هذه المقالة.
إن الهدف من عرض «ملاذ» النساء العربيات من العنف العائلي، هو استبيان حقيقة وأبعاد العنف الأسري الموجّه ضد النساء وتحديداً الإمكانيات والحلول التي قد تعمد إليها النساء المعنفات في معظم الأحيان وهن مرغمات من مكان اللا اختيار واللا إرادة، معتقدات أنهن يلذن من هذا العنف بحثاً عن الحماية والأمان والعطف. ولكن في الواقع فإنه ليس في ملاذهن هذا من العنف دوافع إرادية، عقلانية أو مخططة وإنما هي عملياً أثمان باهظة تدفعها النساء المعنفات لإفشائهن أسرار العائلة المتمثلة بالعنف الممارس ضدهن بسبب تحميلهن المسؤولية عن كل ما يترتب لخروجهن عن المألوف والمتوقع منهن بحسب المعايير والأنماط الفكرية والسلوكية المتوارثة في المجتمع.
كلنا يعرف أن الأسرة هي الخلية الأولى الحاوية والحامية للأشخاص المنتمين إليها. كما انه في عصرنا هذا من المفروض أن تُسيّر الأمور العائلية وتُبنى العلاقات على قاعدة من الديمقراطية، حرية التعبير واتخاذ القرار، الملكية على الجسد والمصير، الاحترام، المرونة، الدفء والترابط الأسري الداعم للأفراد.
في ظل هذه الحقيقة، هناك الكثير من العائلات في مجتمعنا ممن يمارسن ويطبقن حياه أسريّه مبنية على هذه الأسس المعاصرة والصحيحة. لكن في سياق هذه المقالة سأحاول التوقف عند الحالات التي لم يكن بوسع المرأة أو لم تختار تبنّي وتطبيق حياه أسريه خاليه من العنف والتي فيها هذا الافتراض يبقى افتراضا نظريا، لا ترجمة له على أرض الواقع.

تحول العائلة الحامية للمرأة لملاذ عنيف

في مجتمعنا، كما في سائر المجتمعات، فإن النساء يتعرّضن للعنف والقهر والتبخيس داخل العائلة على الخلفية الجنسوية وبتأثير الموروث الثقافي القامع للمرأة، والذي في ذات الوقت يكرّس سيادة الرجل وفوقيته وسلطته.
إن النساء العربيات اللواتي أخرجن أسرارهن

1 المصدر: القاموس المحيط .

«الصغيرة» خارج حدود العائلة والأقارب والحلول المألوفة، صرّحن بأنهن حاولن في البداية التكيّف مع الوضع الذي فُرض عليهن بصبر وتحمّل. كما أنهن لجأن إلى لوم أنفسهن والبحث عن أعذار لمن يعنفهن. ذلك انه في معظم الحالات لم يرغبن أن يعرف الآخرين بأنهن تتعرضن للتعنيف والتنكيل من مَن يُعتبرون أهلهن، ومع مرور الوقت رضخن لدور المقهورات ودور السلبيات وهن مستسلمات لهذا الدور وكأنهن أعددن أنفسهن له.

إن النساء اللواتي يقبعن داخل دائرة التعنيف يتحدثن عن قناعتهن بأن ما يحدث معهن هو وضع مؤقت لا يستحق كسر المعتقدات والتصدي لما هو متبع و»مقبول» في المجتمع ولا يستحق التبليغ للسلطات المختصة أو المهنية، لأن إخراجه خارج حدود العائلة والمحيط القريب سيلطخ حتماً سمعة العائلة، والمرأة ستكون المسؤولة الأولى والأخيرة «للإيذاء» الذي سيلحق بأفراد عائلتها، بأهلها، بأخواتها وبأبنائها. وهكذا تستمر الإساءة إلى المرأة بأشكالها وأنواعها، ما لم تأخذ المرأة بنفسها القرار بكسر حاجز الصمت لفضح ما تتعرّض له داخل جدران المنزل، ولطلب المساعدة من السلطات والأطر المختلفة المتاحة في زمننا هذا للمرأة المعنفة وأطفالها، كالخدمات الاجتماعية والملاجئ والمراكز المختلفة التي تمنح الأمان والمساندة والخدمة المهنية.

إن عدوانية الرجل في العائلة، زوجاً كان أم أباً أو أخاً تجاه المرأة الزوجة أو الابنة أو الأخت، والإحباط المزمن لذات المرأة وكيانها، وحرمانها التعسفي من الحرية واتخاذ القرارات في حياتها ومصيرها، كل هذا يؤدي بالمرأة إلى فقدان نشاطها ورغباتها وإرادتها في الحياة. شخصية المرأة تصبح مهزوزة أمام الأفعال القسرية المزمنة، وقد يرتد العنف الذي تعرّضت له وذوّته تجاه نفسها أو تجاه غيرها، خاصة تجاه أطفالها.

إن الإيذاء والعنف الممارسين على المرأة داخل الأسرة غالباً ما يكونا مصحوبين بالتهديد والتخويف، فتصيب المرأة حالة من الهلع والرعب تضطرها للانصياع لأوامر من يمارس عليها التهديد بغية حماية نفسها ودرأ العنف والعقاب والضرب عنها، وهو ما يغيّب إرادة المرأة ويحول دون قدرتها على التصدّي للعنف أو الدفاع عن نفسها. وهنا شهدنا في العديد من الحالات، لجوء المرأة إلى «ملاذين»، أحدهما إيذاء نفسها فنراها تحاول الانتحار، بعد أن تطورت لديها القناعة بأن أحوالها لن تتغير، وبعد أن كبر يأسها وشعرت بعدم الجدارة والأهمية والتمكّن والفعالية، لذا هي تصبح عُرضة للاكتئاب والاضطرابات ما بعد الصدمة; القلق، الانعزال، الخوف، الاضطرابات والأمراض النفسية. وعند ذاك لا تكون المرأة راضية محبة لذاتها وتلجأ في العديد من المرات لوضع حد لحياتها ومعاناتها بواسطة طرق متنوعة من الانتحار، لكن من الواضح انه في الكثير من هذه الأحيان المرأة تقصد لفت الانتباه إلى معاناتها وألمها وجروحها النازفة، علّها بهذه الأساليب تستعطف من حولها وتستجدي الشفقة على حالها، معتقدة بلا تخطيط مسبق أو إرادة عاقلة أن هذه الأفعال قد تساعدها في حل الأزمة المعقدة التي تعيشها.

المرأة المعنفة عائلياً أسيرة سيدها

بالإضافة إلى ذلك فإن الاضطرابات العاطفية ،الحسية والنفسية التي تعاني منها المرأة المعنفة، قد تدفعها إلى اتجاهات وخيارات سلبية وهدّامة أولاً لنفسها ومن ثم لأسرتها. قد تعمد المرأة لتصرفات خطيرة تُظهر عدم مقدرتها على التنبؤ بما يترتب عليها من تأثيرات وأبعاد سلبيه شخصية، نفسية، عائلية واجتماعية. ذلك لأن المرأة المهدّدة الفاقدة للسيطرة على مستقبلها ومصيرها، أحياناً تكون عُرضة للاستغلال والابتزاز عاطفياً، اقتصادياً وجنسياً، فنراها تصل لا إرادياً لمواقف وأوضاع تكون فيها «أداة» للتفريغ والمتعة والاتجار بيد الرجل الذي يعرض عليها العطف والتعويض العاطفي ويمد يد المساعدة والعون لها، واعداً إياها

بنشلها من مستنقع العنف، من زوجها الظالم ومن عائلتها الغير داعمة بانياً أمامها قصوراً ضخمه من نسيج الخيال والقصص التي تمنح كرامتها المهانة ولو القليل من الاكتفاء.

عملياً سلب المرأة حريتها في الاختيار، وإبقاءها في وضعية «التابعة» للرجل الذي لا يتخلى عن امتيازاته «كسيّد» وحرمان المرأة من فرص التعامل مع الواقع وحبسها في موضع «الأسيرة»، يجعل منها إنسانة معرّضة وقابله للتبعية الدائمة والمستمرة، وتبعيتها غالباً ما تكون لرجل، أي رجل قد يظهر أمامها بصورة المنقذ الذي يحرك أنوثتها ويلهب مشاعرها المكبوتة، وسرعان ما تجد المرأة نفسها في مطبّات أخرى وبشباك متربّص أحاطها بالمغريات والوعود التي تدفع مقابلها ثمن باهظ من ذاتها، مشاعرها، كرامتها، جسدها وحياتها التي قد تمسى مهدّدة أكثر من ذي قبل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك من النساء ممن تحملن ثوره ونقمه وشعور عارم برغبة الانتقام من الذي أدى بهن إلى أوضاع مزرية، وما يحدث عملياً أن المرأة في مثل هذه الأوضاع لا تنجح بالقيام بالتفكير واتخاذ الاعتبارات والمعايير السليمة لقرارات واختيارات تنوي القيام بها ونراها تنحدر لأوضاع أسوأ واخطر من التي آلت إليها.

من هنا نستنتج أن العنف يدفع المرأة لدوائر مدّمرة، متتابعة مستديمة. وفي هذا المسار قد تهرب المرأة من هذا الواقع إلى وضع «اللاوعي»، فنراها في أحيان معينة تلجأ إلى المهدئات والمسكرات ظناً منها أنها تقي نفسها من المواجهة ومن الشعور بالألم والمعاناة، ولكنها بذلك تتعرّض مجدداً للإساءة والإيذاء.

في الكثير من الأحيان يفرض الزوج على زوجته الانصياع لأوامره، فيجبر زوجته على استعمال المخدرات أو الاتجار بها لمنافعه المادية. كذلك رصدنا العديد من الحالات التي اضطرت فيها النساء شرب الكحول واستخدام المخدرات تحت التهديد من قِبل الزوج ليصبح بمقدوره العبث بها والقيام بممارسات جنسية شاذة وعنيفة تجاهها، وهي في حالة غيبوبة أو تخدّر بفعل الكحول أو المخدرات. هناك نساء اللواتي اغتُصبن مراراً من قبل الزوج وهن في حالة لا وعي وهناك نساء وصلن إلى حد الإدمان بسبب هذه الممارسات المتكررة.

«ملاذ» آخر للنساء- ممارسة العنف تجاه الآخرين

إن الممارسات العنيفة المتكررة تجاه المرأة قد تسبب ارتكاب المرأة لأفعال العنف تجاه من هو اضعف منها- كأطفالها، وهذا يحدث في معظم حالات العنف الأسري. المرأة المعنفة غالباً لا تقوى على تربية أطفالها وتنشئتهم بشكل سليم وهي غير قادرة على احتواء احتياجاتهم ووضعها في أول الأفضليات. غالباً ما يظهر لديها ضعفاً في قدرتها على إشباع حاجات أطفالها الإنمائية (العاطفية، الاجتماعية والمعرفية)، يقل تسامح المرأة المعنفة تجاه الضغوط المرتبطة بالتربية، وبالتالي تميل إلى تضخيم مشكلات الأطفال اليومية وربما الاعتيادية. كما أنها، تحديداً عندما تعاني من الاضطرابات النفسية والاكتئاب، قد تلجأ لاستخدام أساليب عنيفة في عقاب أطفالها.

كسر جدار الصمت لملاذ آمن

كل هذه الأبعاد السلبية والمؤذية للمرأة وأطفالها بالدرجة الأولى وللمجتمع عامة، هي نتائج حتمية لوجود العنف الأسري ولتفشيه وهيمنته على أنماط السلوك، وتفاقمه لعدم وجود ضغط وتكاتف جماهيري وقيادي كاف للتصدي له مجتمعياً وسياسياً.

ولكن هذا لا يعني أن النساء اللواتي يتعرّضن للعنف غير قادرات على تحويل اختياراتهن لإمكانيات أخرى متاحة، قائمة وجيّده، وكنا تطرقنا إلى وجود المساعدات والأطر الحامية والداعمة للمرأة المعنفة وأطفالها عند اتخاذها قرار فض السّر العائلي المتمثل بالعنف الصامت الصارخ الموجه ضدها داخل عائلتها.

هناك أعداد هائلة من النساء اللواتي اخترن

التوجـه لطلب المسـاعدة وملاذهـن كان مأوى النسـاء المعنفـات وأولادهن. والمـأوى هو دار إيـواء ورعايـة للمـرأة وأطفالهـا يؤمـن لهـم الخدمـات اللازمـة، يشـمل التأهيـل النفسـي والاجتماعـي، ويبـدأ العمل معهـن بخلق حالة إنسـانية واجتماعيـة تعيـد للمـرأة المعنفـة اعتبارهـا لذاتهـا المهانـة وقيمتهـا كانسـان وأهميتها في المجتمع.

أهميـة «الملاذ» إلـى مكان آمـن، يؤمّن للمرأة المعنفـة عدم التعرّض مجـدداً للعنف، التهديد أو حتـى القتل. كمـا انه اختيار عـدم الانصهار فـي أوضـاع «اللاوعـي» والتبعية والاسـتغلال والابتزاز.

تبـدأ المرأة بتحسـين صـورة الـذات وتتخلص مـن شـعورها بالإثـم والذنب، وتعـي أنها غير مسؤولية عن حدوث العنف تجاهها.

تتدرّب المرأة على أساليب التخلص من مشاعر الـلا قـدرة والخـوف والخجـل. وتتعلـم كيفية التعامل مع الوحدة ومع مشاعر الحزن والنقص الناجـم عن انفصالها عـن عائلتها، إذا كان هذا اختيارها أو قرارها.

مـن خلال وجودها في المـأوى يتم دعم المرأة معنوياً، عاطفيـاً واقتصادياً وتمارس حقها في تقرير مصيرها واتخاذ قراراتها بشـكل حر، بما يتلاءم مع قدراتها وظروفها.

كذلك تتعزز أمومتها ووعيها للعلاقة بينها وبين أطفالها، وتتم معالجة الإشـكاليات التي نجمت عن العنف في علاقة الوالدية.

وجود المرأة في المأوى لا يتناقض مع اختيارها، استمرار التواصل والعلاقة مع محيطها العائلي والاجتماعي، بما يتلاءم مع الشروط التي تبغاها وتراها مناسبة لحل مشكلاتها.

إن «مـلاذ» المرأة لطلـب المعونة والمسـاعدة المهنية يسـاعدها في تحقيق ذاتها، ويسـاهم في حصولها على موارد معنوية ومادية، تعينها على التخلص مـن التبعية وملكية الغير عليها، لتكون عنصراً مركزياً فعالاً في مجتمعها.

وأخيراً على الرغم من كل ما تتعرّض له المرأة من أنواع وأشـكال العنف والمـس بمكانتها، إلا أننـا لا نسـتطيع أن نحدد مدى ارتقـاء المجتمع وتطـوره، إلا انطلاقـاً مـن وضعية المـرأة فيه ومـدى ما بلغته مـن تحرّر وإنجازات في شـتى الأصعدة.

أنتخاب «نساء ضد العنف» منسقة أقليمية لشبكة «سلمى»

شبكة سلمى، شبكة منظمات نسوية عربية من 7 دول عربية تناهض العنف ضد النساء ■ نساء ضد العنف أول منظمة فلسطينية

تـم مؤخرا انتداب جمعية «نسـاء ضد العنف» لتكـون المنسـقة لعمـل شـبكة سـلمى، هذه الشبكة التي تبلورت بجهود المنظمات النسوية من العالم العربي والتي تعنى بمناهضة العنف ضد النسـاء وتوفيـر الأماكن الآمنـة لدعمهن وحمايتهن من جميع أشـكال العنـف الممارس ضدهن فقط لكونهن نساء.

أن اختيارنا كجمعية لتنسيق هذا العمل الضخم لهو مصـدر فخر واعتـزاز لنا بثقة الشـريكات فـي الشـبكة، وإيمانهـن بأننا صاحبـات خبرة مهنيـة غنيـة في مجـال مناهضـة العنف ضد النسـاء كما ويؤكد من جديـد أننا عنوان لحمل الهّم المشـترك والقضية والهـدف المتمثـل فـي المسـاهمة بتحقيق حياه خالية مـن العنف والتمييز لنسـاء البلدان المشـاركة في الشـبكة، علـى الرغم مـن تبايـن الظـروف الاجتماعيـة والسياسـية فـي البلـدان العربيـة، إلا أن التحديات التي نواجهها كمنظمات ونشيطات حقوق النساء تتشابه الى حدّ كبير.

من الجدير ذكره، أن شـبكة سـلمى، عبارة عن تحالف منظمات مدنية نسـوية عربية حقوقية ومسـتقلة تهدف إلى القضاء على كافة أشكال العنف ضد النسـاء في المنطقة العربية. وهي جزء مـن الحركة النسـوية التقدميـة العربية والعالميـة التـي تناضـل مـن أجـل مجتمـع ديمقراطـي حداثي مسـاواتي ضامن لمواطنة كاملة غير منقوصة للنساء.

و تتمحور أهداف الشبكة في:

- خلق مساحة للتفكير للمنظمات النسوية وتحديد الأولويات على المستوى العربي.
- التأثير في السياسات والعقليات على مستوى المجتمعات العربية.
- المساهمة في خلق مقاربة نسوية أو خطاب نسوي عربي فيما يتعلق بالعنف ضد النساء ونشر هذا الخطاب .
- التمثيل على المستوى الدولي لايصال صوت المرأة العربية.
- بناء القدرات وتبادل الخبرات.
- خلق فضاء تضامني نسوي عربي.

أما المؤسسات الشريكة:

- المعهد الدولي لتضامن النساء، الأردن.
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، تونس.
- جمعية نجدة النساء في الشدة، الجزائر.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي ، فلسطين.
- مشروع دعم وتأهيل المرأة، برنامج غزة للصحة النفسية، فلسطين.
- الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد النساء. لبنان
- مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي، مصر.
- الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء، المغرب.
- نساء ضد العنف.

حملة مرافعة ولقاءات مع الأحزاب والحركات السياسية الموقعة على «عهد المساواة»

قامت نساء ضد العنف في الآونة بحملة مرافعة مكثفة وسلسلة لقاءات مع الأحزاب والحركات السياسية الموقعة على "عهد المساواة، شملت أعضاء الكنيست العرب الذين انضموا مجددا للكنيست وهم ؛ مسعود غنايم، د.عفو اغبارية وحنين زعبي ، وذلك ضمن مشروع "تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار" وذلك لبحث إمكانيات التعاون لمحاربة كافة أشكال العنف والتمييز ضد النساء.

تم التشديد من خلال اللقاءات، على أهمية الدور الذي تلعبه الأحزاب في تغيير مواقف المجتمع من قضايا مختلفة، من ضمنها قضايا النساء وتمثيلهن في مؤسسات الحزب وقوائمه الانتخابية، والعمل على تغيير مجتمعي يضمن للمرأة مكانتها ومساهمتها في الحيز العام والخاص لمجتمعها. إضافة لمنالية الخدمات الاجتماعية وصعوبة توفيرها للنساء العربيات في ظل سياسة الخصخصة.

وقد أعرب أعضاء الكنيست الجدد عن استعدادهم للتعاون من خلال كونهم أعضاء في لجان برلمانية مختلفة والعمل على طرح قضايا النساء ووضعها على أجندة العمل.

كنت انتظر دوري...

قصة من الواقع

علا نجمي - يوسف

مركزة مشروع رفع الوعي في «نساء ضد العنف»

كنت وزوجي ننتظر دورنا، وقد كان الطابور طويلاً، لكننا استمتعنا بالانتظار فقد سمعنا الكثير من الأحاديث الشيقة منها والمملة، السعيدة والحزينة، أحاديث تناقلها المنتظرون وتحدثوا بها ليتغلبوا على صمت الانتظار الذي دام طويلاً.

بدأ الملل يتسلل إلى داخلي فقد طال الانتظار، فكرت ووجدت طريقة للتغلب عليه، أنه يومياتي التي أدون بها مهامي وملاحظاتي، لكن ليومياتي ميزة خاصة حيث تحتوي أسفل كل صفحة على مقولة، ذكرى حدث، زغاريد فلسطينية وغيرها...

بدأت أقلب الصفحات وأقرأ المكتوب بأسفلها، حتى وصلت إلى صفحة كان بداخلها هدية تلقيتها من "جمعية نساء ضد العنف" بطاقة معايدة بمناسبة يوم المرأة العالمي كتب عليها، حيث تكون المرأة يكون المجتمع. أخبرت زوجي كم أنا فعلاً سعيدة بهذه الهدية البسيطة التي رغم بساطتها تشعرني بمكاني في الجمعية. يومها أتى رد زوجي الذي لم أتوقعه!! أنا أشعر بسعادتك هذه حين تعودين إلى البيت، أراها على وجهك وفي طعامك وفي حديثك عن يومك في العمل وأحيانا أحسدك على هذا المكان وعلى سعادتك وأقارن عملي بعملك.

لفت انتباهي امرأة تنتظر دورها وتنظر إلينا بفضول مبالغ حتى أنها لم تجهد نفسها لإخفائه، لم نفهم حينها لما هذا الفضول وشعرنا باقترابها منا أكثر حتى بدت على وجهنا علامات الاستغراب. ما كان مني حينها إلا أن أعطيها بطاقة المعايدة وقصدت بذلك أن أحرجها لتبتعد عنا قليلاً.

تناولت البطاقة مني بكل هدوء وبصمت مخيف، نظرت إليها، تمعنت بها وقالت، سعادتك بالبطاقة لا تساوي شيء مما شعرت أنا!!.

وأكملت، أنا واللّه لولا "نساء ضد العنف" لما رأيت الدنيا ولما خرجت من بيتي، قالت جملتها هذه بصوت مليء بالمحبة والدفء وخرجت مسرعة دامعة..

تركت دورها فارغ وذهبت...

لا يمكنكم/ن أن تتخيلوا شعورنا لحظتها، كنا كمن صفعته رياح قوية باردة تلسعنا في صيف حار.

أخبار الجمعية

نظمت جمعية «نساء ضد العنف» منذ بداية شهر آذار 2009، مجموعة من الفعاليات والنشاطات المكثفة كاستمرارية لنشاطات الجمعية على مدار السنة، بهدف رفع مكانة المرأة العربية وبناء مجتمع متكافئ الفرص. تخللت النشاطات ورشات عمل في المدارس والمؤسسات التعليمية وفي القرى والمدن العربية المختلفة. إضافة لمحاضرات عقدتها باحثات وناشطات نسويات في الجمعية للمساهمة بخلق وتطوير مساحات حوار نسوية في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل من ناحية، وترابط بين الباحثات الفلسطينيات في إسرائيل ونسويات من الخارج، كالبروفيسور نهلة عبدو التي عقدت سلسلة لقاءات حول علاقة المرأة بالأرض وعمق الفقر لدى المرأة وخصوصا في الأطر التي يرأسها ذكور وإناث، إضافة لقراءات نقدية في ذكورية الدولة. بروفيسور سيمونا شاروني قدمت محاضرة حول مفهوم التضامن، وذلك في سبيل البحث عن رؤية واستراتيجيات جديدة للتدخلات النسوية في السياسة، في سياق النضالات من أجل العدالة والسلام في فلسطين-إسرائيل، على وجه الخصوص. هذا وعقد يوم دراسي هام حول النسوية المناهضة للعنصرية في السياقيين الكندي والإسرائيلي، حضرته خصيصا البروفيسور سونيرا طوباني الى جانب البروفيسور نهلة عبدو وبروفيسور نادرة شلهوب-كيفوركيان وعايدة توما.

إضافة إلى هذا عقدت في الجمعية لقاء حول الصحة النسائية قدمتها دكتور نهاية داوود، ولقاء مع الرجال الشركاء في الجمعية حول المفهوم الجديد للرجولة مع دكتور حين نردي

من اليوم الدراسي حول النسوية المناهضة للعنصرية في السياقيين الكندي والإسرائيلي

من لقاء الصحة النسائية مع الدكتور نهاية داوود

من اللقاءات النقدية مع بروفيسور نهلة عبدو

من المظاهرة القطرية ليوم المرأة العالمي

صوت النساء

نشرة عن جمعية نساء ضد العنف

تأسست جمعية «نساء ضد العنف» في العام 1992، بمبادرة مجموعة نساء فلسطينيات مواطنات في إسرائيل، مهنيات ونشيطات في مجال حقوق المرأة.

تصبو الجمعية إلى إحداث تغيير مجتمعي وصولاً إلى مجتمع تعددي تقدمي يعتمد العدالة الاجتماعية، ويحفظ لأفراده ولمجموعاته الحقوق الإنسانية والحياة الكريمة والتحرر من كافة أشكال التمييز والاضطهاد، بحيث يكون لكل راغب وراغبة كامل الفرص في تحقيق الذات والطموحات؛ وتقوم الجمعية بدورها على خلق مناخ ينتفي فيه العنف الموجه ضد النساء وتختفي في ظله شروط قمع النساء واضطهادهن.

«نساء ضد العنف» تعمل على المستوى القطري، وتنشط على أساس من الاستقلالية، وهي غير منتمية لأي حركة أو جسم سياسي.

أهداف الجمعية:

1. تنظيم وتفعيل المجتمع بجميع مركباته، وخاصة النساء، للعمل من أجل تحقيق المساواة التامة للنساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية
2. نشر وتعميق فكر الجمعية النسوي الشمولي لدى مختلف شرائح المجتمع
3. تعزيز مشاركة وتمثيل النساء بمساواة في مواقع صنع القرار والقيادة المجتمعية
4. إزالة جميع العوائق المجتمعية والمؤسساتية من أجل ضمان حق النساء في العمل وتوفير فرص وشروط عمل متساوية لهن.
5. الكشف والقضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء وتوفير الدعم والخدمات المهنية لجمهور النساء المعنفات

مشاريع الجمعية:

مركز مساعدة ضحايا العنف الجسدي والجنسي

ملجأ النساء العربيات المعنفات وأولادهن
البيت الانتقالي للنساء العربيات وأولادهن
«المسار»- البيت الانتقالي للفتيات العربيات
مشروع المرافقة في المسار القضائي

وحدة المرافعة

مشروع «النساء والعمل»
مشروع «تمثيل النساء في مواقع صنع القرار»
مشروع «النساء والصحة الجماهيرية»

وحدة التغيير المجتمعي

منتدى المجموعات النسائية
مشروع رفع الوعي في المدارس
مجموعات شباب في خطر
مشروع «العمل مع الرجال»

تقوم الجمعية من خلال مشاريعها بتقديم:

1. الاستشارة الاجتماعية والنفسية والقانونية
2. الحماية الجسدية والنفسية والدعم لضحايا العنف
3. المحاضرات والندوات التثقيفية
4. دورات تدريبية للمتطوعات والمهنيين/ات
5. منشورات وأبحاث

إعداد وتحرير: كرستين خليل - منسقة إعلامية
تصميم غرافي وإنتاج: وائل واكيم
صورة الغلاف: المحامية ليلى غرّه تحاور الخيوط – تطريز 2009، من معرض «باب السر» لجمعية البير

لإرسال ردود فعل عن النشرة
info@wavo.org
أو ص.ب. 313، الناصرة 16000
للإطلاع على أخبار، نشاطات، ومشاريع الجمعية
www.wavo.org